

وَأَكْبَرُ
أَعْلَمُ
أَشْهَدُ

[illegible]

وہی ہے جو کہ

وَأَمَّا بَعْدُ

主

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَوَّنَ الْحَبَّ وَالنَّوْرَ وَالظُّلْمَ وَالْغُشَّ وَخَلَقَ

الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ وَالصَّالُوا عَلَى الْمَبْعُوثِ بِالْمِلَّةِ الرَّكْبَةِ وَالْقِبْلَةِ الْمَكِينَةِ النُّعْدِ الْهَائِي إِلَى سَبِيلِ الْحَقِّ

بِعَيْنِهِ أَهْدَى الشَّاكَّ وَالْمُضْطَرِّبَ مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْغُلِيِّ وَعَلَى إِلَيْهِ السَّادَاتُ أَلْفُ أَلْفٍ

وَكَاثِفُ لَمَنَ وَسِرَاجُ لَامَةِ اَبَدِ الدَّهْرِ اِلَى نِيَامِ السَّاعَةِ وَبُيُومِ الْفِتْنَةِ اَمَّا الْعَدُوُّ فَمَوْجُ الْخَوْبِ

وَأَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ خَيْرَ عَمَلٍ بَعْدَ الْإِسْلَامِ الْقِيَامُ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْكُمْ رَبُّكُمْ وَالْإِسْلَامُ أَكْمَلُ دِينٍ

بإفشاء الأبرار ونظف بحظ الأتباع بعض الأخكام والأخيار بقاء الآثار بغياو فليس له الاختصاص

لحمد لله المختار على خلقه معذات ابواب باعد آداب الوزن لا فناء في آداب الكرم المبدأ في الوزن

عَلَيْكُمْ عَلَيْهِمْ عَلَى خَوَاشِئِهِمْ فِي الرُّضْوِ وَفِي فُصُولِهِمْ أَمَّا الْإِنْدُ كَرِيمِينَ هَرَارِ وَبِطْخَانِ عَالِيَةِ

پوزن شاعیانان شانزده عمداً با شب سینه در حمام بنفشه نیستند و بوزن نه برده اند

[illegible]

مشر آن اختلاف ناشی باشد از طول و عرض و عمق یا بعضی از آن یا باید مجموع چهار وجهی و هفت وجهی

اشد بوجبت عازوف اما در معرفت اسام اخلاقی در سطوح کرامت نیست اما سطح صمیمیت و اعتماد است

قطعه وسط مستوا نش که خطوطی که بر او فرض کنند چنان طول و چنان عرض هر دو مستقیم بودی که اگر خط

نشدان سطح خطی برکادی و از این کو بند خطی که دایره را بد نصف کند قطر را که بد نصف کند و در غیر

زان قوسى قاعه قهرمانان قطعىر يوبىلچينين

[illegible]

الطاهر من الطلح مسلماً وطاهر الشرف مطهر مخلص بعضنا بعضاً

السلامة العامة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

[illegible]

كلما المستطاب مستوحى يد رر الالاف من غير ان يروى عن ابي عبد الله
 عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 في ثوبه النبي وقد لا يروى في ثوبه النبي وقد لا يروى في ثوبه النبي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي كرمنا بافئاس قواعد ما بينت في الشرايع وانوارها المطالع وما اعنصم
 الخل والزلل للضايغ وينبغي اليه الطبايع والاف الاف الصلوة والسلام على ابي عبد الله
 الاغراض والاحصاء والذين بهم اسكنوا المواليات في اديان الجنان ما دام في الاصول موضع
 للفرع والاجناس والفضل ينوع انا بعد فيقول الراعي الجمرة والغنى الفجر
 والمسالك سطر وجنة خالصة من الشرب والجنس ومجرة من الشطوط والكوس عود
 عظيم للتساكن البقيع والوزان المحصدين فطاس المستغن فانما العبد محمد رضاء
 الموسوي ابن ابي عبد الله بن ابراهيم بن صالح بن ابي علي بن هرون بن ابي القاسم بن هرون بن
 ابن ابي علي بن محمد بن فخر بن الحسن بن هاشم بن احمد بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن
 الحسين بن علي بن ابي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن ابي طالب بن
 والمباين فطاس طيع العلوم وشبههون من اندراس اطلال النجوم شجوا عما تذكر به
 دواعيكه فوق واصابعكم وذوا عوص الضعاف صفوا من ارباب الاولاد والاب
 وسهلو الوصول الى خابركم في الاصول فيجعله ذريعة للصادق والوارد ونس
 منكم ابدال الى من يشاء ونزفوا الى خاطب مع قلهم مهرا فلتنا افنحو او افنحو اشهر
 مساكنها وسطورها واثارتهم بللها وانضم بخطها فاصليها بعد اطلاق على حقيقة
 الحان غير اكفاء بظاهرها اليوم الذين ولما ولتبا على ما يواكل باسط وادند

العلم دفع عن
 من فوه وطلع
 في النجوم
 كذا والله
 الله

سبحه وحمده
 والحمد لله

الحمد لله
 الذي كرمنا

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي كرمنا

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي كرمنا

[illegible]

من صلواته وخرج من ذوقهم ولدته وقال الرسول ان الله ملكنا باري من كل خلق
ابا الناس فهو الى اطفالنا وكم قال الرسول الصلوة في اقل وضعا من ان الله وفي اخرها
عن ان الله وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رسول الله الصلوة نور المؤمن وقال صلى الله
الصلوة قرآن كل نبي من شاء استقبل ومن شاء استكره وقال رسول الله علم الامان الصلوة وما
الله نعم انما احبنا بدينه من الشهادتك ذكرى للذكرين قال رسول الله من سلك طريقها بطيب
علما سلك الله طريقا في الجنة وان الملتك لضع اجنتها الى العلم رضاء وانه يستغفر لخالقه
من في السموات ومن في الارض الحي في الجنة بفضل العلم اعلى العابد افضل الفاعل في الجنة
لهما البدور والاعلاء وانه الانبياء وانا الانبياء لم يورثوا ثار ولا دهرها ولكن ورثوا العلم
فمن اخذ منه اخذ بحظوظ اخر عن امير المؤمنين يقول لهما الناس علوا قال الدين طلب العلم والاعلاء
وان طلب العلم اوجب عليكم من طلب المال ان المال مفسوم مضمون لكم فانه عمل بكم ومسته وجوه
لكم والعلم مخزون عند اهل فدارهم طلبهم من اهل فاطميه وعن علي بن الحسين قال لو لم يعلم الناس في الدنيا
طلب العلم لطلبوه ولو استغنى الخلق عن العلم لطلبوه قال من اراد الحديث استغنى الدنيا
لو لم يعرف الاخر تصيب من اراد جبر الاخرة لاطاع الله خير الدنيا والاخرة قال سمعت امير المؤمنين
يحدث عن النبي قال في كلام له العلماء رجلان رجل علم اخذ بعلمه فمات ورجل علم فمات
فمالك وان اهل النار يشادون من ربح العالم النار لعلهم وان شدة فعل العبد ثم حشره
ودعا عبد الله سبحانه فاستجابه وقبله فاطاع الله فادخل الجنة وادخل الداعي النار
وابتاعه الهوى وطول الامل انما ابتاع الهوى فصد عن الحق وطول الامل يبي الاخرة
ان الله قال عن ابيه قال جاء رجل الى رسول الله فقال يا رسول الله ما العلم قال انما العلم
يا رسول الله قال المحظوظ قال ثم ما رسول الله قال انما العلم قال ثم ما رسول الله قال انما العلم قال
والله اعلم بالصواب

عليه السلام
هو مختار اناس عدم قبول الحق ولا خلق هذا الامور
ما يرضى فان الناس في هذا الامر
كل واحد منهم على ما يشاء
قدوة لهم في كل حال
فاناس من الناس في كل حال
الماضي بدليل دعوى

[illegible]

هَذَا الْحَدِيثُ الْمَعْنَى
فَالْوَلَاءُ لِمَنْ دَعَاكَ إِلَى الْفَلَاحِ

وقيل
 من روى
 عن النبي
 صلى الله عليه وسلم
 قال من ركب
 ناقته في يوم
 الجمعة لم يركبها
 الا في يوم الجمعة
 وقيل من ركبها
 في يوم الجمعة
 لم يركبها الا في يوم
 الجمعة

واعني كل يوم من الايام
 من ركبها في يوم الجمعة
 لم يركبها الا في يوم
 الجمعة وقيل من ركبها
 في يوم الجمعة لم يركبها
 الا في يوم الجمعة
 وقيل من ركبها في يوم
 الجمعة لم يركبها الا في يوم
 الجمعة

ان يركب في يوم الجمعة
 من ركبها في يوم الجمعة
 لم يركبها الا في يوم
 الجمعة وقيل من ركبها
 في يوم الجمعة لم يركبها
 الا في يوم الجمعة
 وقيل من ركبها في يوم
 الجمعة لم يركبها الا في يوم
 الجمعة

في سبيل من منه وما به المنطقية والمراد بالمبادئ ما عوقف عليه المطالع ولما صور
 او قصد بقية الاول كصرفنا طرف مسائل العلم والقدامان الاول والثاني والاعتناء التي
 ثالثهما مسائل العلم وهو مستغنى عن الذكر والبيان وهو علوم متعارف كالكل اعظم من
 والاربع رزق او مفضل البه في الامور على سبيل حصول الظن من غير شكك فاصولوا
 فضاء زاه والمراد برسمه ان احواله من جهة وغاية وتصدق بموضوعه ويأمر به
 فاعلم ان علم الاصول الفقهية باعتبارها في العينية والاشياء الثاني الاصول وهو جمع
 ومن 2 الاخرة يجيء اسفل هكذا في اكثر مما يتفق عليه في ايضا هو المراد هنا في الفقه بطول
 معا كثر مندر بعد مشهورة الدليل والظاهر والاستصحاب والقاعدة كما يقال اصل الكلام
 المحقق في ذلك في الكلام والاشياء يقال فاضا اصل الظاهر والاستصحاب والظواهر
 اصل ما يستدل به بل انما يستدل بالزاعم قولنا ان الاصل هو ان كل فاعل مرفوع في
 قاعدة فما اخرناه دخل جميع مباحثه جميع معلوما هذا الفقه بخلاف من اخاره بعض ائمه
 الفقه غير شامل لجميع مباحث هذا الفن بل شامل لبعض دون بعض وعدم كونهما من الاصل ولما
 القياس والاستصحاب فليس من مباحثه اسئل باظهارها انشاء الله وعليها علم موضوع لا
 استنباط احكام الشرعية الشرعية والمراد بالعلم بوصفه ما يوجب الحكم بما عليه من عدم النقص
 او هو له وورده او صورته حاصلة عنده فخرج بقيد الموضوع علم الاشياء والاعلال والافعال
 والبناء وغيرهما هذا طبع من اخاره المحقق لا اعلم منك كما انما يعدم جواز عاملا والمعلول واحد
 وكذا غيره واعرضنا عن الفروع لانهما داخل في موضوع ولا بل الفقه من حيث الاستنباط كالمعلوم
 والخصوص والادوات وغيرها والمراد بالمتحقق عند اجمالا اذا التفصيل جزء للمسائل الفصل
 الفقهية وانه من الاصول وقبل موضوع الادلة والاحكام لانه قد يخرج عن الاغراض الشرعية
 فاعلم ان العلم بالاصول هو العلم بالاشياء التي هي موضوع العلم والاشياء هي التي
 لا بد من العلم بالاشياء التي هي موضوع العلم والاشياء هي التي لا بد من العلم بالاشياء التي

في سبيل من منه وما به المنطقية والمراد بالمبادئ ما عوقف عليه المطالع ولما صور
 او قصد بقية الاول كصرفنا طرف مسائل العلم والقدامان الاول والثاني والاعتناء التي
 ثالثهما مسائل العلم وهو مستغنى عن الذكر والبيان وهو علوم متعارف كالكل اعظم من
 والاربع رزق او مفضل البه في الامور على سبيل حصول الظن من غير شكك فاصولوا
 فضاء زاه والمراد برسمه ان احواله من جهة وغاية وتصدق بموضوعه ويأمر به
 فاعلم ان علم الاصول الفقهية باعتبارها في العينية والاشياء الثاني الاصول وهو جمع
 ومن 2 الاخرة يجيء اسفل هكذا في اكثر مما يتفق عليه في ايضا هو المراد هنا في الفقه بطول
 معا كثر مندر بعد مشهورة الدليل والظاهر والاستصحاب والقاعدة كما يقال اصل الكلام
 المحقق في ذلك في الكلام والاشياء يقال فاضا اصل الظاهر والاستصحاب والظواهر
 اصل ما يستدل به بل انما يستدل بالزاعم قولنا ان الاصل هو ان كل فاعل مرفوع في
 قاعدة فما اخرناه دخل جميع مباحثه جميع معلوما هذا الفقه بخلاف من اخاره بعض ائمه
 الفقه غير شامل لجميع مباحث هذا الفن بل شامل لبعض دون بعض وعدم كونهما من الاصل ولما
 القياس والاستصحاب فليس من مباحثه اسئل باظهارها انشاء الله وعليها علم موضوع لا
 استنباط احكام الشرعية الشرعية والمراد بالعلم بوصفه ما يوجب الحكم بما عليه من عدم النقص
 او هو له وورده او صورته حاصلة عنده فخرج بقيد الموضوع علم الاشياء والاعلال والافعال
 والبناء وغيرهما هذا طبع من اخاره المحقق لا اعلم منك كما انما يعدم جواز عاملا والمعلول واحد
 وكذا غيره واعرضنا عن الفروع لانهما داخل في موضوع ولا بل الفقه من حيث الاستنباط كالمعلوم
 والخصوص والادوات وغيرها والمراد بالمتحقق عند اجمالا اذا التفصيل جزء للمسائل الفصل
 الفقهية وانه من الاصول وقبل موضوع الادلة والاحكام لانه قد يخرج عن الاغراض الشرعية
 فاعلم ان العلم بالاصول هو العلم بالاشياء التي هي موضوع العلم والاشياء هي التي
 لا بد من العلم بالاشياء التي هي موضوع العلم والاشياء هي التي لا بد من العلم بالاشياء التي

فاحمد الشريفة لله عز وجل العزف ذلك من الدلائل فانه ما رواه الصادق في التوحيد في الصحيحين
 الصادق قال رسول الله رفع عن امة نعمة الخطاء والنسيان والشك هو علم وما لا يطعن
 بالايعاب وما اضطره اليه الحديث هذا السعيل فينظر كيف وضعه لاجل الاجل وجعلها
 اجل علم الاصول بوقف عليه الجواب الكافي كما قيل علم الاصول بوقف على الجواب الكافي يكون
 محصلا ليله نفسه هو واجبك في وما بوقوف على علم الاصول الفقه الكافي معارف خمس هي
 يجب عرف خرج وبقي الباقي والا فلا ولكن خرج بوقف على العلامة وبقي الباقي
 الموصول العلم كان ادعانا للتبعية فصدوق والا فمضد المطلوب من الاول اعم من كل
 نه ما بدعي او كسبي وايضا ان منع بيقضه عند المتكلم فاعقدا داخل القبض عند فراغ
 والظن والمروج هو العلم وسلك اعقدا في وعدم العلم بجهل بسيط مركب ^{علم} علمه مع
 غايته وان شاذ اذ شك في فقه الفقه الكافي بوقف على الفقه ولو لفظ وضع المعنى
 فاما لغز والمركب ما موضوع بالوضع الشخصي كاعلام والوعي كالمشقة واعلم لان الراعي عند
 فقيهين اهل العتبة والاصوليين بان ذلك لفظ على المعنى بوضع الواضع لانه قال اهل
 كسر عبادي سليمان الصمعي انه لما سئل لانه لا يخالفه في المخرج على الاخرين غير
 ويدخل باقيا المحققين وثبوت اجتماع نقضين كقوله وجوب ومثله القياس بانه متى ما
 لا يخرج العقل والدوران فالاولا والثاني لعدم الدلائل الالهية بوجود وصف عدم
 مثلا والتبعية العصبية وضعه واصحابنا بانه اسندوا بان التسمية بخلافه مع الفهم وجودا
 بل الخمر لا يحى عصبه بل بعدا لبي على ذلك مع خبر او الدوران بعد نقل العلم فاما حديث
 في التسمية بانه علمه والتبعية بخلافه بان الخمر ما هو مع كونه من ماء العنق فلهذا ذكره والتبعية
 ما جازيته وجعلت بانه لا يشك في القياس باحتمال الخمر ان علمه العلم فلهذا

والخاص بالجميع من اهل العرفه
المعنى الامام علي بن ابي طالب
حفظه الله في موضع رسالة النبا في العرفه
تاجا بان خطاب الله عن علي بن ابي طالب
عليه السلام في موضع سلفه خاتم النبيين
في الاخر

[illegible]

لا يدل غايته على التوصل إلى النظر في إنشاء إلى مطلوب جيب ولا إمكان لأدراج للفظ
 والجري لأخراج الحد عند التظنيين كون ضاعاً أن يكون عنه لأخر فذلك الإنسان
 أو غيره لذلك فخرج فهو على ثلاثة أقسام اللفظ الذي على تمام معناه المطابق حيث
 يدل على تمام معناه الموضوع له واللفظ يسمى على جزئه والآخر إم هي على خارج ما وضع
 له فالله المطابقية فمراد أن لم يقصد بهما لفظ خرج معناه والآخر كنه هو فان استقل
 بهيئة على زمان فهو الفعل ان استقل بهيئة من غيره لا على أحد الأربعة الثلاثة فهو
 الاسم الآدمي والخرق الاسم متواطئ ان أخذ معناه مع كنهه وشكلك مع لفظه من حيث
 الاشتراك وان اشبهتم في الشان فنقول بانه شق في نفسه ويجاز إذا أكثر اللفظ والمعنى ثباتاً
 واللفظ فقط فمراد ان فيجوز ثباتهما كما انسان وفيه يخرج خدای أكبر للفظ ان كان
 له احدهما البين واحد في أقوى من آخر في الحجة هو الظاهر المربوح هو المثل والافتقار هو
 الجدل ما بين المربوح والجلد متشابه وما بين كنهه لفظه فقص ما بينه وبين الوجهان
 موسوم بالحكم فضل في معرفة النفس معرفة يعرفان ويحد في حد بين احد في قول وهي
 يصدوا ويكذباً في انما صاعاً في الخارضية من المطالب في نحوها الثاني منها هي كل النفس
 القائمة خارج النفس بين الطرفين باثبات والنفي فهي ما حملت ان حكم ما ثبات لا سراً
 وبينه شرطية في نسبة النسبة إلى المشبه إلى المحل المحمول إلى الموضوع فيه في النسبة
 في شق في اد كنهه ونفس الحقيقة فطعته كالانسان او حصوا الا فراديين الكد
 او البعض في محصور مبتدئ والا فلهذا والمكيف بكمية الفرض في الدام ونحوها
 موجبة البسطة او مركبة الموضوع في الشرطية مقدم في التعداد منه علمه
 والمحول ثال للعلوم آية فهي انما متصلة او متصلة بحكم يعطى النسبة على الاخر

على الاخرى لو ثبت ان صدق الثانيها كالمتضاد في العلم والمعلوم فهو باطل وان لم يتضح
والشك والتهار وانما يقال ان صدق المقدم لا يبعد انه حكم بصدق الثاني مثل كل انسان فانطق فانطق
او متناقض بين الجزئين فمفصلة فان شاق الجزئين في الصدق والكذب معاً فمفصلة المحض في
الصدق فمفصلة مع امكان اجتماعهما فانهم جميع اوفى الكذب فمفصلة فانه لا محال ان الثاني ان شاقا جزئين
فهما في الثاني المحض فمفصلة فانه لا محال في الجمع والحال وفلان كراه مفصلة في كتمان الشيء بعد العلم من و
البرهان الاستدلالي في الخط والاشتباق في العلم الموضوع اصغر من و في الخط وانه صغر من و
الاكثر في الكبرى فذا تكبري في الوسطية مكررة كما قال بعض الفارسي نظم او سطر كحل فانه في
و باز وضع كبرى في شكل تختين شيان البنية الموجبين مع الموجبة كلية ومع الثانيين بالكلية والثاني
اختلافهما في الكيفية بالكلية فمال لناظم مفصلة لجزئين كليات في معكائين بسم و جهاتهم خص كليات
حين كان شرط ان فصل في الاستدلال في بعدنا في قياس لا فرق فاعلم قياس الاستدلال في اوله في
منفصل ومنفصل هو ما على وجود التالي بوجود المقدم بعين اخرى فعلق حكم للادب وحكم للادب في احد
حرف الشرط هو وان كان هذا غير مفصلة فانه لا محال فاستثناء بعين المقدم لم عين الثاني لما جاء في
الكلام فالا لزم من استثناء عين التالي عن المقدم لزم استثناء بعض التالي فبعض فمفصلة فلو كان هذا
فكل في القياس وقيام الفرض في كبرى على الواجب فبعض التالي فمفصلة بعين القياس فالحاصل المراسم
المفصلة استثناء التالي واكثر بان الشرطية من استثناء بعض المقدم فبعض التالي ان لم يكن في العلم
كانت هذه ظاهرة من بعض فبما درهما مشروط بالظواهر عليها واجب لكن الظاهر من بعض
ولا يجوز والا فلا واكثره بسعمل بالو الشرطية فمفصلة والمنفصل ما باله متناقض
من اثبات الوجود نقبا وبالعكس من اثبات كل في بعض فآخر من بعض احد متناقض
لعين اخرى وبالعكس فلهذا علم من بعضه عنه فانهم فمفصلة لا فرق في لا يكون

على عرو والاشتماء على خارج ما وضع له فالألف المظانية يفرق ان لم يقصد به لغة
 جزء معناه والافركب فان استعمل هيمه على بيان فعله وان استعمل هيمه من غير ذلك
 على انونة التثنية فهو اسم والافه الحرف والاسم فواطى ان اخذ معناه مع كره لاختلافه بين
 فثنيه وان اشبهه بها في الفعل وبغيره فحقيقة وجاز وان كان الله في اللغة فثنيان
 او اللفظ فقط فلهذا فيجوز بناءهما كما كانا وان شرف في حدى كرفص اللفظ كان
 له الحابل واحد هما اوى من اخر فخر هو الظاهر والبرج والحقول والافسول والحل
 ولبين المرح والحل منسابة وما به لينة اللفظ قص من مابعد بين الرحان ومنهم
 قصه الفعل والحرف لا يصف بالكلمة ويجوز تفرق عنهم لعل ارادوا بالمفاهيم والكلمات
 اما الحرف لانه ليدل على الرق في الموارد المعينة واما الفعل لوصف النية لا ليدل على
 موضع الفعل وجازية كالحرف وبالنسبة الى الحدث مستقلة كالاسم واما الموصولة وانما
 والضمير من غير ان كان ذلك عند من جعلها وضعها الغام والموضع الذي هو معلوم فخاص بالشيء
 الحرف لا يصف بها انما المصف وموارد الخاصة ويصف بها عند من جعلها الوصف
 بها اما ما كان موضع كاعلمه ما اهل الصفة فيجوز ان يحذفه لا مستغنى في الخبرين فقط
 انما المستغنى في الورد والورد هو الموصولة على المستغنى في الخبرين فقط
 مستغنى في الخبرين عن النبي عن فعله فان فعل الله عليه ابا على الاذن حتى علم
 ونسب الورد لله اكبر الله اكبر فانه يقول اللهم انك انت الشاهد على القول انما نحن
 في عرش الصلوة نهتم في اودعوا عنكم شغل الدنيا واذ انما الشاهد على القول انما نحن
 في عرش الشهادته واشهد المسلمة اني احبكم في الصلوة فمضوا كما قال الله تعالى
 انما كان محمدا رسول الله فانه يقول بسم الله وبسم المسلمة اني احبكم في الصلوة فمضوا
 فمضوا على القول انما نحن في عرش الشهادته واشهد المسلمة اني احبكم في الصلوة فمضوا
 فمضوا على القول انما نحن في عرش الشهادته واشهد المسلمة اني احبكم في الصلوة فمضوا

[illegible]

[illegible]

في هذا العلم لا بد من معرفة كونه في هذا العلم الحاصل موقوف على معرفة
 كونه في هذا العلم الحاصل موقوف على معرفة الحقيقة في الجملة فلا بد من وفاء الكلام في حصول
 المعرفة لا يحصل حاصل الثاني بأن المراد بصفة السلب المعنى الحقيقي وعدمها السلب
 فرد منه له مثلاً أنا أعلم أن الماء بارد حقيقي وعلم أن الماء ينبوع الصغار أن الماء ونعلم أن
 الوحل خارج عنها وذلك في السلب الفعلي كل أن سلبه لا في محجر بصفة السلب عدمها
 فوضع اليد وفريقاً أن الموضوع غير ذلك الظاهر في أنه لا يعلم أنه فرد من مكسوف في كل الزمان
 شيء واحداً يظهر منه حقيقة ولا يحتاج إلى توقف معرفة كل واحد الآخر فافهم ونقد بغيره في الخارج
 فهو استعمال أهل المعرفة **وهل علم** الأظفار وعلمه الحقيقة وعلمه العلم كاستفهام عن شيء
 نحو سئل زيد ونحوه بخلاف مثل واسئل القبره فنبسئ السؤل إلى الجحيم إذا أراد أهلها أن لا يكون
 موضوع الطلب شيء من ذلك نحو سئل زيد ونحوه فاستفهام في الأول جازعاً
 لما كان وضع الحقائق شخصي والمجازات نوعي عبارة عن المراتب الأولى أنه وضع لفظ
 خالص بأزاء معنى خاص معين سواء كان معناه عاماً أو خاصاً ووضع اللفظ اعتباراً بالمعنى
 أو بالمعنى اعتباراً بالأول يحتاج إلى التمعن بخلاف وضع باعتبار الثاني إلى المعنى فافهم
 كأنواع المشافهة وما لا يفسر كرحم وشويع الشرع وتوقفه من خبره المبررة والثالث استعما
 اللفظ في شيء يناسطه الحقيقة في أحد الغالب المذكورة ففهم كما العلم اجتماعاً إلى
 خصوصية من العرب بل يكفي حصول النقل برخصه على أخصه نوع العامة في الاستعمال
 في المجازات من تنج والاسفاه من انقضاء بل الحقيقة مثل الأسد للشيء الثابت للأظفار
 في حقه ومجازاً يختلف الدليل عن المثال عن الدليل وان علم الأظفار دليل الجاهل والأول
 نقض مثل الفاضل والشيء فانها موضوعاً للذات بل الحقيقة والاشارة لا لاطلاقها

ودفع فيه من وجهين لا بد من معرفة كونه في هذا العلم الحاصل موقوف على معرفة
 كونه في هذا العلم الحاصل موقوف على معرفة الحقيقة في الجملة فلا بد من وفاء الكلام في حصول
 المعرفة لا يحصل حاصل الثاني بأن المراد بصفة السلب المعنى الحقيقي وعدمها السلب
 فرد منه له مثلاً أنا أعلم أن الماء بارد حقيقي وعلم أن الماء ينبوع الصغار أن الماء ونعلم أن
 الوحل خارج عنها وذلك في السلب الفعلي كل أن سلبه لا في محجر بصفة السلب عدمها
 فوضع اليد وفريقاً أن الموضوع غير ذلك الظاهر في أنه لا يعلم أنه فرد من مكسوف في كل الزمان
 شيء واحداً يظهر منه حقيقة ولا يحتاج إلى توقف معرفة كل واحد الآخر فافهم ونقد بغيره في الخارج
 فهو استعمال أهل المعرفة **وهل علم** الأظفار وعلمه الحقيقة وعلمه العلم كاستفهام عن شيء
 نحو سئل زيد ونحوه بخلاف مثل واسئل القبره فنبسئ السؤل إلى الجحيم إذا أراد أهلها أن لا يكون
 موضوع الطلب شيء من ذلك نحو سئل زيد ونحوه فاستفهام في الأول جازعاً
 لما كان وضع الحقائق شخصي والمجازات نوعي عبارة عن المراتب الأولى أنه وضع لفظ
 خالص بأزاء معنى خاص معين سواء كان معناه عاماً أو خاصاً ووضع اللفظ اعتباراً بالمعنى
 أو بالمعنى اعتباراً بالأول يحتاج إلى التمعن بخلاف وضع باعتبار الثاني إلى المعنى فافهم
 كأنواع المشافهة وما لا يفسر كرحم وشويع الشرع وتوقفه من خبره المبررة والثالث استعما
 اللفظ في شيء يناسطه الحقيقة في أحد الغالب المذكورة ففهم كما العلم اجتماعاً إلى
 خصوصية من العرب بل يكفي حصول النقل برخصه على أخصه نوع العامة في الاستعمال
 في المجازات من تنج والاسفاه من انقضاء بل الحقيقة مثل الأسد للشيء الثابت للأظفار
 في حقه ومجازاً يختلف الدليل عن المثال عن الدليل وان علم الأظفار دليل الجاهل والأول
 نقض مثل الفاضل والشيء فانها موضوعاً للذات بل الحقيقة والاشارة لا لاطلاقها

في هذا العلم لا بد من معرفة كونه في هذا العلم الحاصل موقوف على معرفة
 كونه في هذا العلم الحاصل موقوف على معرفة الحقيقة في الجملة فلا بد من وفاء الكلام في حصول
 المعرفة لا يحصل حاصل الثاني بأن المراد بصفة السلب المعنى الحقيقي وعدمها السلب
 فرد منه له مثلاً أنا أعلم أن الماء بارد حقيقي وعلم أن الماء ينبوع الصغار أن الماء ونعلم أن
 الوحل خارج عنها وذلك في السلب الفعلي كل أن سلبه لا في محجر بصفة السلب عدمها
 فوضع اليد وفريقاً أن الموضوع غير ذلك الظاهر في أنه لا يعلم أنه فرد من مكسوف في كل الزمان
 شيء واحداً يظهر منه حقيقة ولا يحتاج إلى توقف معرفة كل واحد الآخر فافهم ونقد بغيره في الخارج
 فهو استعمال أهل المعرفة **وهل علم** الأظفار وعلمه الحقيقة وعلمه العلم كاستفهام عن شيء
 نحو سئل زيد ونحوه بخلاف مثل واسئل القبره فنبسئ السؤل إلى الجحيم إذا أراد أهلها أن لا يكون
 موضوع الطلب شيء من ذلك نحو سئل زيد ونحوه فاستفهام في الأول جازعاً
 لما كان وضع الحقائق شخصي والمجازات نوعي عبارة عن المراتب الأولى أنه وضع لفظ
 خالص بأزاء معنى خاص معين سواء كان معناه عاماً أو خاصاً ووضع اللفظ اعتباراً بالمعنى
 أو بالمعنى اعتباراً بالأول يحتاج إلى التمعن بخلاف وضع باعتبار الثاني إلى المعنى فافهم
 كأنواع المشافهة وما لا يفسر كرحم وشويع الشرع وتوقفه من خبره المبررة والثالث استعما
 اللفظ في شيء يناسطه الحقيقة في أحد الغالب المذكورة ففهم كما العلم اجتماعاً إلى
 خصوصية من العرب بل يكفي حصول النقل برخصه على أخصه نوع العامة في الاستعمال
 في المجازات من تنج والاسفاه من انقضاء بل الحقيقة مثل الأسد للشيء الثابت للأظفار
 في حقه ومجازاً يختلف الدليل عن المثال عن الدليل وان علم الأظفار دليل الجاهل والأول
 نقض مثل الفاضل والشيء فانها موضوعاً للذات بل الحقيقة والاشارة لا لاطلاقها

مع وجودها فمما قد عرفت انما موضوع من شأنه الجمل والجزل فلا بد انهم عرجا الى الوضع فيه
ابنم في الاوزاد والدعوات كثر منها المشلول والجوش والخرام وداود فحقيقة نعم عرجا
في غيره اما مثل حارث ونحوه فمقول فذلك معناه اول فصله التخصيص بحج منهم
منه المزا من فهمه عرجا فربما ولو كانت الشهرة واذا ذكر معناه الاول وفيهم من جعل الثاني
ومثله التخصيص وقال في بن فاصل حقيقة في كل ما استعمل اللفظ في حقها فافضل
واعلم انه لا بد من وجود الحقيقة للصدق كالانشاء المبال والقرء في الحقيقة العرفية
العامة كالذات لا بد على الارض المحفوفة في العرف بذات القول لا بد في الخاصة لكل
ظاهرة مخصوصة فظ علم خلاف الحقيقة الشرعية المشعرة كما حقيقة عرجا فربما في
ثبوتها وللشارع محل كلام واجبة المبتدئ ثبوت تبادر المعاني الشرعية بلك الالفاظ من
فربما وجب التامل انما ان ذلك بعد ما علمها من الشارع فم لا احال استعاضة في ذلك
لما نسبة معانيها العرفية من وضع معني عن الفربية اقول بعبارة اخرى ان الالفاظ المتبادر
الاستعمال الى ان المتشعرين طفقها ام عاين في المعاني الجديدة التي استعملها الشارع
ولم يكن يعرفها اهل اللغة مثل الصلوة في الاركان التخصيص والصوم في الامساك والتخصيص
الى غير ذلك من ذلك بوضع الشارع اباها بازاء هذه المعاني انظر الى المعاني العرفية
ووضعها هذه المعاني الجديدة واستعملها مجاز في هذه المعاني مع التعلق وذكر استعمالها
الى ان استغنى عن الفربية فصار حقا بها اوله يحصل الوضع في كل واحد من المعاني
الى الوضع التخصيصي التخصيصي مكان استعمالها بالفربية وبظهر عرجا النزاع اذا وحيد
في كلامه بلا فربية فان قلنا بثبوت الحقيقة فلا بد من حملها على المعاني الالفاظ العرفية
مع المتبين التبادر بانه محتمل ودعينا هذه الالفاظ من كلام الشارع يتبادر اذهلتنا
فيكون

تلك الحافى ومعرفة الحففة قول هذا الكلام وهذه اذ كل لفظ عند مخاوي و اذا
 من مخاويهم يتبادر ذلك المعنى الخوى واللغوى المنطق والحكم الفعل والكلمة والو
 ولا يلزم منه كونه حقيقته في وجود الاحتمال اعم بوث الحففة الشرعية في الجملة كالمص
 كما يستفاد من استقراء عبار الشائع مثل الصلوة والركوع والتجويز والركعة اخرج فلما
 من مضاميل المعلوم والصوم والحج وتوحد ذلك جناس في صدد الاسلام فابل الفاك
 شرعا اعم فلو لم يحكم بحكم عبي وادعاء الصلوة والركعة وان اختلفت في الكيفية
 صريح جماع الحففين واما الفاظ الحق لم يثبت فيها الحفا في مثل الوحي والشفقة وال
 محل اعم في كلام الصادقين وبعدهما في جملة الفعل الخوى فان علم ان كان بعد فحما
 ان كان يغير فيه فبكل اذمة مع الشهادة واخو الفينة في دفعه اصل دعائها فيجوز
 بانه اصل عدم التقابل ودفع الاستغناء والتبادر بينهما كالتخصيص والتخصيص اعم
 عدم عينة الفران لوجود مسكات وسجل وفيه المعرب قول استدلال العلامة والحا
 وجود المعربة في القرآن ما يقول النحاة على المزاج اعم الضمير العجوة والعلية فال في الزيادة
 الدليل بضم الحاء في معربة العرب وللغظ الذي وضعه العرب فيهم استعمال
 ذلك الوضع واجرة اعم الحكم كلامهم من دخول التنوين والالف في الاسم والاضافة
 ونحوها الحق كحقيقة المستعمل هو التخصيص والمخار ونحو الحففين مصدر
 ان الفاظ غير المشركه كانا ان جوا ونحوها حيث يطلق في مدية نفس المعنى
 المشركه كالعين والفرع والمجون ونحوها يحتاج الى تربية الفينة حيث يطلق واختلفوا
 اذمة اعم بعض من معا المشركه فاطلاق واحد في على احوال الشبهة الحق جوا
 اللفظ المشرك في اكثر من معنى الواحد حيث يكون كل واحد من العا سلفا للحكم كالم

المطلوب في النظم
غير لفظ كذا في النظم
الموضوع في النظم
والنظم في النظم

اللفظ في النظم
والنظم في النظم
الموضوع في النظم
والنظم في النظم

اللفظ في النظم
والنظم في النظم
الموضوع في النظم
والنظم في النظم

وفاقا للصحة عن الموضوع الفاضل كذا والقاضيه عند الجار والشايعه اذ لا يمكن ان
اللفظ موضوع للعق لا بقيد الوحدة وقال فلا بد من امكان الاستعمال بطريق الحقيقة
وفيل لا يجوز وفصل الثالث والجواز في التشبيه والجمع فقط الرابع الجواز في المنع
المثبت واختلاف الجوزون ثالثا جاز في المنع وحقيقة في التشبيه والجمع المنع
هو مختار محقق الفقه صاحبين رحمه الله عليه قول المشرك حقيقة في كل واحد من ثمانية
للوضع اذ العين موضوع للعين الباكبة والناجبة والكوكبة والذهب نحوها موضع
فبشغل قهرا وضع وعين له فتحاج الى فهمه المعنى ثم اعلم ان المشرك في كل موضع
واحدة تصور على جوه اتماعا على سبيل المجموع او على البديل الفرض بينهما وبين الكل الجوز
محو كل من في الدار بوضع هذا الشيء الاخر اذ هو محو كل من في الدار بشعبه هذا التوقف
او بشل في حق مجاز عام يشمل مع المعاني وهذا هو المعنى بعموم الاشارة ثم اعلم ان
اللفظ المفرد موضوع لمعنى مفرد في حال الانفراد مجازا في خبره في التشبيه والجمع استعماله
في كيف يجوز العدم كما كان موضوعا له ومنع استعماله في حال الانفراد في خبره حقيقة
ولاسبيل الى الجواز لعدم ثبوت الرخصة في هذا النوع وايضا لو ثبت لوجب ضبطه بين
معينه وصارته كغيره في جميع بينهما واما التشبيه والجمع فهما حقيقة في فردين او فرد
ما هو متعلق اللفظ بمفاد واحد فقط لا في فردين او فردين اثنين متعلق اللفظ
فاستلما المعاني في هذا المعنى خلافه ضعف وايضا يلزم الاشارة وكثرة الاحتجاج الى الفرضين
والجواز خبر منه واما جاز فلم يصل اليها الرخصة فان فلان هذا من قبل استعمال اللفظ
الموضوع للجزء في الكل مثلا العينا موضوع للفردين من اربعة واحدة فاذا استعمل في فردين
من اربعين يكون مجازا بعمدة الجزء والكل صحيح قلت ثبوت الرخصة في هذا الضيق هذا
في الجواز في ثمانية

اللفظ في النظم
والنظم في النظم
الموضوع في النظم
والنظم في النظم

اللفظ في النظم

اللفظ في النظم

[illegible]

[illegible]

ذلك من جهة الشرح لا اللغة ولحق المتن في الجمع لنوعه وانما فصل لما بيننا ايضا
 لا بد في حد ذاته من بقاء المعنى وعنده الاستعارة والاداء بالمعنى وان كان له الفاعل
 والمفعول والصفة المشبهة في الحقيقة في قولنا بئرنا لا انما بالمعنى في الاستعارة لا بغير
 هل بئرنا مقام المعنى الشئ من شئ في حد ذاته بئرنا فاصحابنا والمعنى لا بغير
 نحو فصل التكلم على اللغز مع قدام الكلام والشعر والغيم ونحوها لاجل الاستعارة لا بغير
 الشئ من غير قائم به سواء قائم بغيره كما في شجرة مثل اذا انا الفلأ وغير قائم بالغير لاجل الاستعارة
 وجعل الخلق بغيره في النزاع في اسم الفاعل لا بغيره في النزاع في اسم المفعول في
 غيره وفيه البضائر ونحوه هو الغيم كما صح به العلامة وقال لا بد في مقام المعنى من الاستعارة
 والاعتراف بغيره في مقام الصفة المشبهة هما بالاعتماد على الواجب عند المعنى للمعنى
 والفرق في الشئ من الصفات لا لاجل الدلالة بل بكونه بانه وانما لا بد من نزاع في
 المبدء لا بغيره في الارض فطاعوا ولا تأمروا ولا تأثمروا في الفاعل لا بغيره في المبدء
 والاول بالفرق ويمكن الاستدلال بصدق العالم والفاطر والمخلوق عليه سبحانه والصفاء
 للذات فائدة ولا مقام للخلق به وقد يمتثل بالاستعارة ولا بغيره في المبدء لا بغيره في
 بعينه الصفات لا بغيره في الاستعارة فصل واعلم ان الالفاظ فاعان بامانة في شدة
 والاعتماد انهم على فنيين فنية اما كان في اللغة منفردا بغيره عن غيره من غيره
 يصدق شيئا من غيره فاما بغيره من غيره لا اصل الواحدة فاصد من غيره في الشئ كما عرف
 والمشتق فرع الاصل اما انما في الاصل اصول حميدة ويحرمها بحيث لا يخالف المشتق الاصل
 من كون اللغة في الاصل ومن افاضته في معادى معنى الاصل من غير شئ من غيره فزيادة كالمقتضين
 القول او معنى افعال من القول من بغيره من غيره فزيادة كالمقتضين
 ما حصل من اللغة في الاصل من بغيره من غيره فزيادة كالمقتضين
 ما حصل من اللغة في الاصل من بغيره من غيره فزيادة كالمقتضين

فَقُلْنَا

[illegible]

الحاج محمد باقر

بل ان الخطايا لا تنموا

لَا تُكْفِرِينَ بَأَعْيُنِنَا

لا أفعلك عليهم
الواجب

تغنیاً منکثر

مکتبہ اسلامیہ

بسم الله الرحمن الرحيم

الملاح

هو الراجح

بسم الله الرحمن الرحيم

الامانة

2

من صلى سبع ليلة آخر من فريضة يوم يبعث ويحضره كالف ليلة البلد حتى يرضى عن نفسه
مع النبيين من صلى سبع ليلة كتب من الأولين وغفر له ما تقدم من ذنبه ومن صلى
ثلاث مائة ليلة الرحمن في قبته من صلى سبع ليلة كان في أول الفاترين حتى يرضى عن نفسه
كالنجم المصنف ويدخل الجنة بغير حساب من صلى ثلث ليلة ليرى في ملك الأعظم ليلة
من الله عز وجل قبل الدخول من باب من أبواب السماوية شئت من صلى نصف ليلة فلو
أعطى من الأرض ذهباً سبعين الف مرة لم يعجز عنه وكان لذلك أفضل من عمر
رقبة يعقها من ولد اسمعيل من صلى ليلة كان له من الحسنات ما لا يحصى إذا دعا
أقل من جبل أحد عشر رات من صلى ليلة مائة نية الكتاب الله عز وجل ناكها وناجدا
وذكرها وأعطى من الثواب إذا أداه أنه يخرج من الدنيا ويولد له امرأة ويكتب له عتق مائة
من المحسنات منها وديارات وثبت التور في قبره ونزع الأثم والحسد من قلبه ويجازي عذاب
القبر يعطي ثواباً من الثواب ويعت من المؤمنين ويقول رب تعال للمسلمة انظر والي عبدك
أجبت ليلة البقاء مرضاً في أسكوه القدر من ولم يها مائة الف مائة في كل ليلة يجمع ثواب
الأنف ولذا لا عين ما لا يحصى على مال سيح ما اعتد له من الكرامة ولا يرد الفريضة
وعن أبي جعفر عن الباقر عن أبيه عن جابر قال قال رسول الله من قرأ عشر آيات في ليلة القدر
من الفاترين ومن قرأ خمسين آية كتب من الذاكين ومن قرأ مائة آية كتب من الفاترين
قرء ثلث مائة آية كتب من الفاترين ومن قرأ خمسين آية كتب من المحسنين ومن قرأ الفاترة
كتب فطاروا القطار خمسون الف فقال ذهب فقال أربع عشر قرأها أصغر
مثل جبل الحد وكبرها ما بين السماء والأرض يقول الكافي عن محمد بن فضال الواسطي
الأمر طلب فعل بالقول استعماله وقيل هو مع غبار العلوق والأمر حقيقة في الوحي
دقالة في العمل لا في القول استعماله وقيل هو مع غبار العلوق والأمر حقيقة في الوحي
القول استعماله وقيل هو مع غبار العلوق والأمر حقيقة في الوحي

[illegible]

[illegible]

الفصل الثاني في بيان
 الفرق بين الحقيقة والظن
 انما الحقيقة هي ما لا يتغير
 ولا يتبدل ولا يتحول ولا يتبدل
 والظن هو ما يتغير ويتبدل ويتحول

اخلف في قولهم انما الحقيقة هي ما لا يتغير
 والظن هو ما يتغير ويتبدل ويتحول
 والحق هو ما لا يتغير ولا يتبدل ولا يتحول
 والباطل هو ما يتغير ويتبدل ويتحول
 والعدل هو ما لا يتغير ولا يتبدل ولا يتحول
 والظلم هو ما يتغير ويتبدل ويتحول
 والبر هو ما لا يتغير ولا يتبدل ولا يتحول
 والجور هو ما يتغير ويتبدل ويتحول
 والعدل هو ما لا يتغير ولا يتبدل ولا يتحول
 والظلم هو ما يتغير ويتبدل ويتحول
 والبر هو ما لا يتغير ولا يتبدل ولا يتحول
 والجور هو ما يتغير ويتبدل ويتحول

لوسم فلا ينبغي كونها حقة في حق الخلق فانما هي حقة في حق الله تعالى
 حقة في حق الله لان الظن هو منحصر في العقل والظن اما العقل فمفوق واما الظن فالا
 منه لا يبعد العلم والمواز مفقود لان العادة فاضلة لا اطلاع للباحثين ولا تلبس
 واجبت بمنع شرط العلم بالحق والظن انما يحصل من الأدلة التي ذكرناها
 لولا نقل باقائها القطع فصل اخلف الفاعلون ببلالة الامر على الوجوب
 الامر الواقع عقيب الخطا في مقام حتمه وتوقفه على احوال افضل يكون حقيقته في
 الوجوب انما يقتضي موجوده في الماضي مفقود وقبله يكون حقيقته في التبدل انما
 اقرب المجازات الى الحقيقة وقبله يكون حقيقته في الايام وفي الوقت قبل ان
 لما قبل الخطر والاقوى القول الثالث للشارح لا يقال كيف عدلت عن الحقيقة
 المجاز لان نقول ذلك مسلم في انما اخلف المفاعيل في الفترة والفترة هي ما هو
 ملاحظة المقام والالتفات الى هذه الفترة اعني وقوع الضيق عقيب الخطر وجوب
 تقديم زيادة المعنى المجازي وهو لا ياحتر على المعنى الحقيقي مع كون ضالة كونه
 في النظر فصل اخلف الاصوليون في ان صيغة فعل مل يبعد المرة والذات
 عدة العزم ويصدق عليها من غير اشتراط وجودها ولا كمالها المشهور بين الاصوليين
 ان الامر كذلك الاعلى اطلب الماهية من غير اشتراط وجوده وان لا مثال انما يحصل
 بالمره الاولى واسئل لهذا القول بان الاوامر وسائر المشتقات مأخوذة من المظاهر
 الخالصة عن الالهام والنون ومن حقيقته في الطبيعة لا بشرط شئ اسئل الفاعلون بالترك
 بانه لو لم يكن التكرار لما ذكر الصوم والصلاة وبغالبه لا على التقى بان الامر يتكرر
 التكرار عن الصدق ويصدق التكرار وبانه دوام الفعل المأمور به واجب لكل

فلا بد من التكرار في كل وقت
 ولا بد من التكرار في كل وقت
 ولا بد من التكرار في كل وقت
 ولا بد من التكرار في كل وقت

[illegible]

في الضد العام بمقتضى
المشهور والمنكوفي
من الحلقى لفظ الضد
ولم يتبين

[illegible]

[illegible]

الحكم بالظن في كل ما لا يقضي عليه العقل
 الحكم بالظن في كل ما لا يقضي عليه العقل

الحكم بالظن في كل ما لا يقضي عليه العقل
 الحكم بالظن في كل ما لا يقضي عليه العقل

الحكم بالظن في كل ما لا يقضي عليه العقل
 الحكم بالظن في كل ما لا يقضي عليه العقل

في ثبوت التكليف على من زعم الاستقلال في الزمان المتأخر وعدمه ودفعوا الكلام
 على أن معنى الفعل في الزمان الثاني وإن لم يفعل ففي الثالث ومكنا أو معناه أفضل في
 الزمان الثاني مع السكون عما بعده وأما كون المعنى علم الفعل في الزمان المتأخر
 عنه بشرط لا يلزم توقف على صريح به قال صاحب الظاهر وهذا كلام غير متباعد
 في بيان صحة المنهج والتحقيق أن أدلة القول بالصور على تسليمها صحتها ما يدل على
 أن الصيغة نفسها لا تدل على الصور ومنها ما يدل على وجوب المتبادرة بالامتناع الكا
 السارعة والاستصحاب في غير الأول فيلزم القول بالسقوط لصبر من بالصور
 ومن اعتمد على الثاني فيلزم القول بالثبوت لا لأن أصل الأمر في مفعول وجهه
 من هذا الكلام أن في صورة إعادة الصيغة بنفسها للصور تكيفا واحدا في صورة
 استعادة الصور من الخارج تكليفين في الفعل المأمور به لا يسقط بقوات الفورية
 لأن هنا تكليفين بخلاف ما قولنا بأنه تكليف واحد فانه يسقط بقوات الفورية
 تكليف واحد المقتضي بتعقباته العبد فلا بد وعليها أو دعه سلطان العلماء لكن
 قياسه الأول في الموقف قياس مع الفارق إذ ربما يفهم من الموقف علم الوجوب في الوقت
 ولا يفهم من الأول الوجوب وبالحمل على حكمه اتاسر منه عدم الدليل من جهة الدليل
 على العلم والظن أن الموقف من قبل الثاني وما ثبت فيه الفور من دليل خارج عن
 فصل اختلف الأصوليون في معرفة الواجب المطلق هل هو في جهة وجوده
 المقتضية أم لا على أقوال أربعة نأتمها التفصيل فقالوا الوجوب التبعي من جهة وجوده
 التفصيل بين الشطر الشرعي وغيره ففي الأول قالوا بالوجوب في الثاني والثالث والآخر
 مطلق لأكثر الأصوليين وبعده مطلق بقوله البيضاوي عن بعض الأصوليين والتمسك به
 في قولهم لا يلزم من كون الفعل في الزمان الثاني مع السكون ما يلزم من كون الفعل في الزمان الأول مع السكون
 في قولهم لا يلزم من كون الفعل في الزمان الثاني مع السكون ما يلزم من كون الفعل في الزمان الأول مع السكون

الحكم بالظن في كل ما لا يقضي عليه العقل
 الحكم بالظن في كل ما لا يقضي عليه العقل

الحكم بالظن في كل ما لا يقضي عليه العقل
 الحكم بالظن في كل ما لا يقضي عليه العقل

الحكم بالظن في كل ما لا يقضي عليه العقل
 الحكم بالظن في كل ما لا يقضي عليه العقل

[illegible]

لا يجوز ان يكون له
 على غيره من الناس
 حق في ان يملكه
 بل هو ملك الله تعالى
 لا يجوز ان يكون له
 على غيره من الناس
 حق في ان يملكه
 بل هو ملك الله تعالى

وجوده وما القدره لا يتعلق بالمسبب بل القدره على السبب باعتبار القدره على
 السبب اجمعه بان المقدور لا يصير متعاقبا الواجب الاختيار والافاق الاختيار
 مع ان الاختيار والامتناع المذكور حاصل في الشرط انهم فلا وجه تخصيصه بالسبب
 من خص الوجوب بالشرط الشرعي بان لا يكون واجبا لغيره لكون شرطه والى ان لا يتم
 مثله بان المقدور انه لو لم يجب له ان لا يكون الا في الشرط انما يتم
 المأمور به او لا الاول باطل للزوم تمامية المأمور به بدون الشرط وعدم توقفه على
 الشرط وما بطلان الثاني واضح واجبه باختبار الشق الثاني وعدم الاثبات
 بالمأمور به كما يتحقق بعدم الاثبات بحجج المأمور به كك يتحقق بعدم الاثبات بحجج
 من ارضا المأمور به والقول بان كل ما يلزم من عدمه عدم المأمور به والاختصاص
 على المطلوب على انه مظهر في موضعنا على الحرام ليس بحرام وقد علم ان سبب
 ليس واجب ولا يخفى عليك ان دليل المسند على من تماميته كما يدل على وجوبه
 الشرعي كك يدل على وجوب المقدور فان العقلية والعادية فصل اختلاف في ان
 الامر بالشيء هل يقتضي النهي عن ضده الخاص لا على احوال والمراد من الضد الخاص
 كل امر وجودي لا يمكن اجتماع المأمور به عقلا او شرعا كما لا يخفى من كل وجه ان الضد
 نهى عن الفعل او المنكر يعني فعل الضد نهى عن الفعل الكف عنها فالضد العام جمع
 الى ان الامر بالشيء هل هو عين النهي عن ضده في المعنى بمعنى انما هو الضد العام
 يحصل بصيغة واحدة هي صيغة الامر بل للشيء على نحو قوله في المقدرة الواجب ان لا
 بما لا والمقدرة امر بغيره بمعنى ان الامر بغيره المقدرة او بكل منهما عين امر بآخر يحصل
 بامر واحد وقد قرر الضد العام بنفسين احدهما ان الضد العام هو احد الامتداد الموجود
 في الجموع المتماثلين على ما لا يخفى

لا يجوز ان يكون له
 على غيره من الناس
 حق في ان يملكه
 بل هو ملك الله تعالى
 لا يجوز ان يكون له
 على غيره من الناس
 حق في ان يملكه
 بل هو ملك الله تعالى
 لا يجوز ان يكون له
 على غيره من الناس
 حق في ان يملكه
 بل هو ملك الله تعالى

لا يجوز ان يكون له
 على غيره من الناس
 حق في ان يملكه
 بل هو ملك الله تعالى

لا يبعد وقال هذا الـ ضد الخاص وإنما الضد العام هو أحد الاضداد الثلاثة
يجعل الترك عبارة عن الكثرة وإنما يجعل الضد مجازاً في إطلاقه على الترك كما استدل
على ذلك فيه بأن الوجوب مهبط مركب من مزيد بن أحد فاعلم أن الـ ضد للـ ضد للـ ضد
بمعنى الترك ولا يتحقق المركب بدون الآخر فلم ينشأ الـ ضد بالـ ضد عن الترك وإنما
إن أمكن اجتماع مع الـ ضد بالـ ضد ولا كما استدل العلامة فيجوز في المحصول إذا
تم هذا فقولنا الـ ضد بالـ ضد بمعنى الضد الذي عن ضده العام بمعنى الترك الزاماً
لأنه كما هو فوهه صاحب المعالم أن الـ ضد عن الترك ليس جزء مفهوم الآخر فيكون
دلالة الـ ضد على الضد وإنما الـ ضد عن الترك جزء مفهوم الوجوب وليس كذلك فإنه
يعني الآخر هو الطلب المحض المجازم وبلونه المنع عن الترك فيكون دلالة الـ ضد على الآخر
أيما الضد الخاص فالحق أن الـ ضد بالـ ضد لا يقتضي الـ ضد عن الآخر بل يقتضي الـ ضد
الافضاء على سبيل الـ ضد بالـ ضد للـ ضد وبعض آخر فقالوا بالـ ضد بالـ ضد العطفية
الافعال هي متكررة أغلبها محجفة بضعفها فالأولى عدم التعريف لها الثانية
لأنه لا يقولنا أن الـ ضد بالـ ضد على قولنا لا تضدنا نحن من الدلالات الثلاثة
والتعريف فظاهر بل يمكن ادعاء الأولوية هنا فإنا إذا استبعدنا عدم دلالة الـ ضد على
من الترك الذي هو الضد العام نصبتنا فعدم دلالة الـ ضد على الضد الخاص بطريق أولى وأقرب
لأنه لا يرد في البين بالمعنى الآخر في مفعود والمخالف لم يدع أيضاً وإنما اللزوم
لغنى الآخر مفعود أيضاً لأنه لا يلزم من تصور الأمر وتصور الضد الخاص والـ ضد بالـ ضد
من الأمر فإدخاله الضد لكن يمكن أن يقال دلالة الـ ضد على حصر الضد ولا التعريف قبل
لأنه لا يشارة فإن ترك الضد من مفعولات المأمور به ووجوب تركه يوجب استدلال
على أن كان مأموراً به فليس كذلك

عينة ومثال هذا الصدق الخاص بانهما الصدق العام هو احد الاصداد الثلاثة
 جعل الترك عبارة عن الكثرة وانما جعل الصدق مجازا في اطلاقه على الترك كما استدل
 في ذلك فبه بان الوجوب مهيبة مركبة من قديين احدهما اطلاقه على الفعل الثاني
 عن الترك ولا يتحقق الترك بدون الآخر فلو لم يثبت الامر بالشيء الذي هو الترك ولما
 امكن اجتماع مع الاذن بالاخذ لا كما استدل العلامة في دفعه عن المحصول اذا
 شهد هذا فقولنا ان الامر بالشيء يقتضي الشيء من صدق العام بمعنى الترك التزاما
 انقضت كما توفقه صاحب المعالم ان اذا المنع عن الترك لم يجره مفهوم الامر حتى يكون
 الالة الامر عليه بالضم. وانما المنع عن الترك جزء مفهوم الوجوب وليس كذلك فانه
 بمعنى الامر هو الطلب المحلى بالجزاء ويلزم المنع عن الترك فيكون دلالة الامر عليه بالاول
 ما الصدق الخاص فالحق ان الامر بالشيء لا يقتضي الشيء عن خالفنا بعضهم فقالوا
 لا قضاء على سبيل الا التزامية القسرية وبعض اخر فقالوا لا التزامية العقلية
 لا قول ههنا مشترك في اغلبها بحيث ضعفه فالدليل عدم التعرض لها لانه
 دلالة لقولنا انك التماس عن المعجل على قولنا لا تضلنا احد من الدلالة لا انما
 لتعقبات فظاهر بل يمكن ادعاء الاولوية فمنا فانا اذا استدلنا عدم دلالة الامر على المنع
 الترك الذي هو الصدق العام نضمتا فعدم دلالة على الصدق الخاص بطريق اولي
 التزام فاللزام البين بالمعنى الاخص من مفقود والخالف لم يدع ادعاءا لالزام
 في الامر مفقودا بل لانه لا يلزم من تصور الامر وتصور الصدق الخاص والتسليم بهما
 في الامر صادرة الصدق لكن يمكن ان يقال دلالة على جزء الصدق دلالة التسليم بهما
 في الاشارة فان ترك الصدق من مقتضات المأمورية وجوب تركه يعني استدلال
 في الامر على المأمورية في العام على الجواز فيجب عليه

القانون لذلك لا الترتيب القليل على مدعاهم بان الامر بايجاب طلب فعل بزم
على تركه ولازم الا على فعل لانه المقتضى ترك الفعل ليس مقتضى ان لا يفعل ليس الا
الكف او فعل منه والتمس انما كان يستلزم الكف عنه ولازم الا في المقتضى عنه
عنه بان انحصار الذم على الفعل ممنوع فان مطلق ترك الفعل ايه مقتضى ريبه
على استمراره والكف ليس حائجا الى ان الكف لا يتحقق في ترك المأمور به
لان معنى الكف ترك الفعل مع ميل النفس اليه بل حيلته التي والاكراه في مفهوم الكف
وان كان المراد الكف مطلق صرف النفس من كونه فغلق الذي الكف ولا يثبت ذلك
جرم الضد وعلى فرض التسليم يقول ان الاستلزام ينبغي لا اصلي ومقتضى الاستلزام
الثاني استلزام القانون بالذلة الاستلزامية العقلية بوجود الاول ان فعل
مستلزم ترك المأمور به المحرم والمستلزم للمحرم محرم والثاني انه لو لم يحرم الضد
فليس بكذا لقوله بالنسبة ان الالف اليقينية مثلا فان بقي الالف لزم التكليف
والآخر الواجب المصنوع من وجوبه الثاني ان ترك الضد بما لا يتم فعل المأمور به
فيكون واجبا فيكون فعله حراما واجبا الاول بانه ان ارد بالاستلزام عدم التفكاك
وحصل الاتفاق في الوجود فالكبر في معرض النفع ولا يثبت قول الكعبى ما شقنا
المكان وان ارد بالاستلزام كونه من جملة مقتضى فالتصريح في معرض النفع
اورد بالاستلزام عليه فعل الضد لترك المأمور به فهو ممنوع اذا العلة في ترك المأمور به
انما هو لئلا وعدم لما كان المكلف تقيما واما عند ذلك فيجوز ذلك لان الامتناع بالاحسان
لا يشي الا بغيره عن الثالث بان دليل القبول في مقتضى لولم قلنا بطلبه في حال

[illegible]

[illegible]

فخط ولا نزاع فيها هو مفقود بشرط اللووق والوجود فقط كالطهارة بالنسبة إلى الطهارة
 ولا يلزم من الأمر به العلم بانفسا وشروطه نفص ويصح وان تركه المكلف اختيارا لا لا
 بالاختيار لا ينافي الاختيار ولا يحصل النزاع فيما يحصل الظن بالاطلاق بالنسبة إلى
 الشرع والاطمأن كالغادر والذي يظن بظن مناخم بالعلم ويظن مطلقا ببقاء المكلف
 إلى أن يتم الواجب لا يشبه مع ذلك الظن بحال الظن على المكلف مع عند دخول
 وقت الصلاة كالزكوة والصلاة والحج والجهاد ويحتمل بالمداراة طهارة بشرط الوجوب
 سواء كان شرط للووق كالغذرة والتمكث وما جعله الشارع شرطا للووق كالخضوع
 والطهارة للصوم أو غير ذلك من التملك والتصرف والتضارب الغلابة في الزكوة إذا
 منهك هذا فنقول إن هنا مقامين أحدهما أنه هل يجوز الأمر بالماوراء لظن الغلابة
 مع كون المدعى بغير الأمر بالماوراء ويكون الغرض من ذلك الأمر علة للمأور على الفعل
 وتوطئ النفس على الامتثال والامتحان لا والحق في هذا المقام أنه يجوز ولو جاز

فيه مخالفا لآثارنا في شارح المذهب وما العلة في حيث قال أن ذلك يخرجنا عما
 يقتضيه من الإعراء بالجهل لما يستلزم من اعتقاد المأمور بزيادة الأمر بالماوراء من غير
 بل المفسود منه نفس الأمر ويظهر من صاحب العالم رحمه الله تأييد شارع المذهب في هذا
 ذكره الدليل نظرنا أولا فلا نرى كيف يحصل العلم بالماوراء بكونه مكلفا بأصل الفعل لظن
 استغناء شرطه من شرطه بالمداراة على الظن فغلبة الأمر أن استغناء الأمر في نفس الأمر في

الآية للمأمور به بخلافه من غير ما علة في شارح المذهب إنما شاع إذا كانت عن فخر الجاهل ولا
 عن وصف الخطاب فلا يفتقر ما تأييدا فلا بد من نفي الشك في صحة علمه ظاهره فان كان
 الشك لا يعقد المأمور بغير المأمور به ثم يظهر خلافه في تأييدها أنه هل يجوز زيادة نفس
 الأمر من غير ما علة في شارح المذهب إنما شاع إذا كانت عن فخر الجاهل ولا

عن وصف الخطاب فلا يفتقر ما تأييدا فلا بد من نفي الشك في صحة علمه ظاهره فان كان
 الشك لا يعقد المأمور بغير المأمور به ثم يظهر خلافه في تأييدها أنه هل يجوز زيادة نفس
 الأمر من غير ما علة في شارح المذهب إنما شاع إذا كانت عن فخر الجاهل ولا

عن وصف الخطاب فلا يفتقر ما تأييدا فلا بد من نفي الشك في صحة علمه ظاهره فان كان
 الشك لا يعقد المأمور بغير المأمور به ثم يظهر خلافه في تأييدها أنه هل يجوز زيادة نفس
 الأمر من غير ما علة في شارح المذهب إنما شاع إذا كانت عن فخر الجاهل ولا

عن وصف الخطاب فلا يفتقر ما تأييدا فلا بد من نفي الشك في صحة علمه ظاهره فان كان
 الشك لا يعقد المأمور بغير المأمور به ثم يظهر خلافه في تأييدها أنه هل يجوز زيادة نفس
 الأمر من غير ما علة في شارح المذهب إنما شاع إذا كانت عن فخر الجاهل ولا

عن وصف الخطاب فلا يفتقر ما تأييدا فلا بد من نفي الشك في صحة علمه ظاهره فان كان
 الشك لا يعقد المأمور بغير المأمور به ثم يظهر خلافه في تأييدها أنه هل يجوز زيادة نفس
 الأمر من غير ما علة في شارح المذهب إنما شاع إذا كانت عن فخر الجاهل ولا

وهذا

وهذا

وهذا

وهذا

وهذا

وهذا

وهذا

[illegible]

[illegible]

[illegible]

من الخليل الى انا
من القدس الى انا
من انا الى انا

والتبليغ للدين الحق
منسوبة إلى الله تعالى

امام دین محمد بن سلطان

الشَّيْءُ الْفَاضِلُ

وَقَدْ وَفَّقَهُ

عن الفضل بن محمد

بما لا يملك
والمغنى

وكونوا للفقراء والمساكين

الحمد لله

صلى الله عليه وسلم

الرفق على القول بخلاف التبعيم في مسعر الرفق فهل يجب على المالك إذا لم لا يقول ما صح
الحدان كان بالنسبة إلى المطلق الأمر من البديل والمبدل فصح نظر المالك للقول
وان كان بالنسبة إلى الكل فاحد من الحالات فالذي يفسر هو سقوط بالنسبة إلى الأمر
مالبديل لا الأمر بالمبدل ولعل نزاع الفريقين في هذه المسئلة لفظي فإنا الذي يقول
الأمر بفضلي الأجزاء فماده من الأجزاء بالنسبة إلى الأمر بالمبدل من يقول بأنه لا يقتضي
الأجزاء مقصودة الأجزاء بالنسبة إلى البديل والمبدل أعلم أن للزوجين التعريف
الأمر يكون الفعل سقطا للتعبد وقبله عبارة عن إحفاظ القضاء فهذه العين
اتما من ما يعرف بالشيء لأنه لأن الأجزاء لغوية وما يجب المطلق الكفاية في اصطلاح الأصول
بمعنى كفاية خاصة للشارد وعلة نقل الكل إلى الفرد ويحكم الشارده وصحة كفاية خاصة
في ضمن إسقاط النشأ والأجزاء إذ عرفت هذا فنقول خلفوا في أن الإجزاء المأمونة
على وجهه هل يقتضي الأجزاء بمعنى سقوط القضاء أم لا ولا الظاهر أنه لا خلاف في حصول
الامتنال لبعضهم قالوا بالأولى وبعضهم قالوا بالتأني استدلوا بأنهم لا يرون أن الأمر
لا يدل على طلب المناهضة المطلقة بل من اعتبار فرد ولا أكثر كما مر في المزمع والتركيب أو
بالمناهضة يحصل بمجرد فرد من هذا الفرد حصوله لا يبقى طلب آخر فقد سقط الزوج
في الشرع وبغيره واجبة بانه إن ارتد بانه يحصل الامتنال بالنسبة إلى الأمر بالمبدل من
نقول به وإن كان المراد منه يحصل الامتنال بالنسبة إلى المطلق الأمر إلى الأمر بالمبدل من
محل كل ما نعلم لو ثبت أن كل فرد يسقط بفعل البديل فلما ذكره وجه استدلال المطلقين
بالكسب وجوب أن لا يخرج الفاسد فلو كان الأمر مقصدا للأجزاء لما وجب القضاء على من
نظر الظاهر ثم انكشف فساد ظنه واجبه عن الأول إن القضاء للفاسد مأمون
غنى الشك في ذلك

ان يكون من اجزاء الصلوة ما يخص
 حصة شخص وان الحكم انما يكون
 عن وجوده وان الحكم انما يكون
 طبع الصلوة وعلو النية و طبع
 الغيب وانما التكليف لاجل شخص
 فلا يضر ما لا يملكه من التكليف
 المكلف ليجاز كما قيل لا يمنع
 الاختيار الثاني كلف بجمع دفعه
 المفاسد فما العباد والكره الثالث
 القدر هو فاني الصلوة في حكم
 من علم انك لا تعلم الذي اجبت
 جازا لا يخاف اصل ولا فصل
 لغو لا يخاف من فعله ولا
 لغو لا يخاف من فعله ولا

المغصوبين

٥١١

مجلس

منه

شانه قاصد و بدو غنی
فرستادند

عن هذا المذنب

فان النذرى العباد انو

وَالْمَعَامِلَاتِ

عند
الذي

فيكون ذلك الجواب بان
 انما هو في كل حال
 فيكون ذلك الجواب بان
 انما هو في كل حال
 فيكون ذلك الجواب بان
 انما هو في كل حال

الصحيح وانما انتم الفاسد فامر علمه فلا يجزى قضاء عن انما يوجد ضعف فيها
 ان شبهة ذلك القضاء عجز ومنه ما منع بطلان الاثر وهو عدم وجوب القضاء وقطعا
 الجواب بنظر التحقيق في الجواب ان هذا القضاء انما يجب من جهة دالة الدليل على المطالبة
 هو الصلوة بالجمهور ويجوز الاكفاء بالحق والمصلحة البين بخلافه فاحصل
 فعل قضاءه وبصرف القضاء انما هو للمبدل لا البديل فحصل اخلافه لا يكون
 في ان الامر لو ثبت بوف ذاتا للمأمور في ذلك الوقت هل يجزى بان بهذا الامر لا
 وهذا هو المعبر عنه في السنة الاصولية ان القضاء تابع للاداء ولا يحج القائلون بتبع
 القضاء للاداء بوجوه الاول ان الزمان ظرف للمأمور به غير داخل في ادائه ولا يدخل
 الزمان في سقوط المأمور به ان الوقت كاجل الدين كما يجزى في الدين بعد قضاء
 الاجل فكذلك انما تجزى فيه القضاء لوجوبه بمرجأة لا يمكن تابعا للاداء لكان ادائه لا يترتب الفصل
 لا بعد الوقت فيكون مائتا سنة وفيما يجزى في الاول بان الزمان له مدخل في تمام
 يستفاد منه على القول بحجته مفهوم الزمان لانه على عدم الانبائية بعد الوقت على ان
 الزمان لو لم يكن مدخلا في المأمور به كما قال المسند لما تقدم المأمور به على الوقت
 وفي هذه العادة نظرا لان عدم جواز التقديم لعدم الامر واجب على المالك بان قضا الصلوة
 بالدين فليس مع الفارق اذا المصلحة في الدين معلومة وهو اصيل الحق في صاحب الجواز
 الصلوة مثلا فان المصلحة فيها غير معلومة لعدم مدخل الوقت في حصول مصلتها بانها
 ان العبادات توقيفية لا يجوز التجاوز فيها عن التوقيف اوجب على الثالث ان الاداء
 لا يكون اسندا كالمصلحة الفانية والقضاء ما يكون اسندا كالمصلحة القانية
 من قبل الثاني لا الاول اصح القائلون بعدم تبع القضاء لاداء بان الامر فلا يستغنى
 نطق هذا فاعلم بان
 فاعلم بان
 فاعلم بان

فيكون ذلك الجواب بان
 انما هو في كل حال
 فيكون ذلك الجواب بان
 انما هو في كل حال
 فيكون ذلك الجواب بان
 انما هو في كل حال
 فيكون ذلك الجواب بان
 انما هو في كل حال
 فيكون ذلك الجواب بان
 انما هو في كل حال

فيكون ذلك الجواب بان
 انما هو في كل حال
 فيكون ذلك الجواب بان
 انما هو في كل حال

وفيهم العرف وبنا ما مسودين باؤام الرسول عن الله نعم وبانه ما طلع الماسور والناظر
 قبل ان يبلغه الماسود الاول ولم يفعل الصبح يعاظم الامر على الزيادة حتى اخرون ينفق
 دهم بالصلوة وهم ابناء سبع فانه لا وجوب على الضيق الجماعا وبان القائل لوقال
 لعنه مر عبدك بان يتجرلم بعدد فقال لذلك العبد ان يتجرلم تاض كل ما الاول تا
 عن الاول بان الاجماع اخرج عن الظاهر ولولا الاجماع لقابنا بالوجوب ولكلوا
 بالامر لنقول بان عمادة الضيق مستحبة ولا نقول بوجوبها محض التبرع عن الثاني
 بان الفريضة وهو كون العبد بعد الضيق على ان الامر لا زاد ولا الفريضة لقابنا
 بالوجوب ونشر النزاع يظهرهما لوقال زيد لعمر مكره ان ينبع هذا الفريضة هل
 للبكر قبل ان يامر عمر ان ينصرف فقام لاوله يصح بيعهم الا الاظهر نعم
 فقول العبد الكاذب محمد رضا الموسوي لما تكبر سالك البعق
 الى القنوي لقوله نعم انكم عند الله انفسكم من يجب الله فحبها باحاطة به
 اخبا والصلوة لقوله نعم وعبيتي في الصلوة فالجائز من الصلوة اكملها بالجماع
 لقوله نعم فاركعوا مع الزاكين فالحديث عن رسول الله يكون فرض الله لهم الايمان
 والصلوة والزكاة سببا من الرزق والصلوات ابتداء لخالص الخلق والنج تقوية للدين
 والجماع ادع للاسلام والامر بالمعروف مصلحة العوام والنج عن المنكر دعا للنفاء
 وصله الرحم سواء للعدد والنفسا من الضال للقاء واقامة الحدود اعظاما للدارم
 ترك شرب الخمر تحبينا للعضل وحجابه التفرقة للعقد ونزله اننا تحبينا للاتب
 ونزله التواكل الكثير للقتل والنهائ ان استظهار الجماع ان ترك الكذب ثم رفا للعد
 والاسلام امان من المخاوف والامانة نظام للامن والطاعة تقوى للامانة وقال محمد
 علي الميرزا في قوله تعالى والصلوة والصدقة والجماع والنج تقوية للدين
 على الميرزا في قوله تعالى والصلوة والصدقة والجماع والنج تقوية للدين

على سبيل الاستعلاء ولا ظهر في الخبر المبتدأ ود بما قبل يكون مشتركين الخبر و
الكراهة وقد مرشرك بينهما ولما صبحنا لافعل في معناها ما لا تظهر فيها حقيقة في
الخبر أيضاً وقبل يكونها حقيقة في الكراهة وقبل لا يثبت اللفظ وقبل معنى بعضهم
يقولون بالوقف لناظهر ما في الأمر من الابتداء وعرفا ومعه للفظ والشرع بأصله
عدم النقل فحصل الخلط في أن المراد من انتهى هو الكف ونقلنا لأن فعلنا فعل
الأول وقبلنا الثاني والحق الثاني لاصداً لا مثالا عرفنا بما ذكرنا من غير خارج الكف
اتجه الأولون بأن لعدم الأول سابق يتبع فيها لا يحصل المصالح مع لا بد أن يكون
الفددة متأخراً وههنا مقدم على الفددة ولا يجب عن بأن المتبع هو إيجاد عدم الثاني
لا استمرار عدم الشاؤون والفددة يظهر في الاستمرار فلما ثبت مكان رفعه باتان الفهم
ثبت مكان بقاءه باسمرار الترك والفددة بالنسبة إلى طرفي الفهم متساوية والأ
فان كان عدل غير مقدور يكون جواباً وان كان وجوده غير مقدور يكون متساوياً
واتجه الآخرون بصداً لا مثالا عرفنا بما ذكرنا الفهم المتأخر مع قطع النظر عن
أنه مشتاق إلى الفعل فكت نفسه عن كما مرنا بما فصل اختلاف الأصوات في دلالة
التي عن الشيء على الأمر بصدده حسب ما ذكر في الأمر في الكعب إلى الدلالة والمشتق على
علما وعلى القول يكون المظهر من التي هو الكف وتوجه القول بالعبء وبعضهم في قولنا
الكلام في الشاؤون كان في دلالة لفظ التي على الأمر بالصد مع قطع النظر عن الخارج لا
الخارجية كما امتنع نقلوا التكليف بل المفرد والعدوم فخلا في هذا المقام والكل
ههنا في دلالة لفظ التي على الأمر مع ملاحظة الأدلة الخارجة وانت خبر بأن هذا
الفرق لا يرجع إلى حصول أن كلامهم في الشاؤون من أن يكون مع ملاحظة الخارجة
الفرق لا يرجع إلى حصول أن كلامهم في الشاؤون من أن يكون مع ملاحظة الخارجة
الفرق لا يرجع إلى حصول أن كلامهم في الشاؤون من أن يكون مع ملاحظة الخارجة

[illegible]

علمی

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible]

فصل في بيان ما لا يوجب تركه من حيث وجوبه في الصلاة وفي غيرها من العبادات
 من حيث وجوبه في الصلاة وفي غيرها من العبادات
 من حيث وجوبه في الصلاة وفي غيرها من العبادات

الفصل من حيث وجوبه ولا يجوز تركه من حيث وجوبه ومنه الصلاة وفي غيرها من العبادات
 المستحق والموجب متضادان ومنه الصلاة وفي غيرها من العبادات
 المعبر عنه لك ولا يبعد أن يكون النزاع بين الفريقين لفظيا لأن من قال بعلهم جوازها
 الأمر الذي من يقول بأن متعلق الأمر والتواهي هو الأفراد والذي يقول بجوازها
 الأمر الذي هو من القائلين بأن متعلق الأمر والتواهي من القائلين بأن متعلق الأمر

فصل في بيان ما لا يوجب تركه من حيث وجوبه ومنه الصلاة وفي غيرها من العبادات
 أم لا حيث ورد انتهى بعينه والى نفسه أو غيره أو خارج عنه وقبل المحض في المطلب لا بد
 من تحقيق معنى العبادات والمعاملات فقول المراد بالعبادة ما احتاج صحتها إلى تيقن
 المعاملات ما لا يحتاج صحتها إلى تيقن سواء كان واجبا كفضل الثبات أو لا والاحتج
 والاحتياط ولذلك لا نقول بانجاء الفعل لمن غلب من دون خلافه والمراد من التيقن
 هنا في العبادات هو موافقة الأمر واسقاط القضاء من الفساد في العبادات عدم وقوع
 الأمر من التيقن في المعاملات هو ترتيب الأمر من الفساد لا لا يترتب عليه الأمر في نفسه

هذا فنقول الأصل في العبادات والمعاملات الفساد لأن الأحكام الشرعية كلها توقيفية
 موقوفة على بيان الشارع ومن جملة الأحكام الصحة والأصل عليها وعدمها في ثبوت فلا بد
 ما يقال إن الفساد أيضا من الأحكام الشرعية فلا بد من بيان من الشارع لأننا نقول إن
 الفساد لا يحتاج إلى دليل في جميع موارد بل يكفي عدم الدليل في ثبوت الفساد لعدم
 الدليل بل لعدم قبول بعض الفقهاء ما ينافي الصحة وأصله الجواز في المعاملات لعدم
 مرادهم من الأصل هو الأصل المضاف إلى المستبطن من قوله أو فاما البعض والأصل
 الذي هو الأصل هو الأصل المضاف إلى المستبطن من قوله أو فاما البعض والأصل

فصل في بيان ما لا يوجب تركه من حيث وجوبه ومنه الصلاة وفي غيرها من العبادات
 من حيث وجوبه في الصلاة وفي غيرها من العبادات
 من حيث وجوبه في الصلاة وفي غيرها من العبادات

فصل في بيان ما لا يوجب تركه من حيث وجوبه ومنه الصلاة وفي غيرها من العبادات
 من حيث وجوبه في الصلاة وفي غيرها من العبادات
 من حيث وجوبه في الصلاة وفي غيرها من العبادات

في قوله تعالى
 فاعلم ان الله
 لا يهدي القوم
 الضالين
 وقوله تعالى
 وما يهدي الله
 القوم الضالين
 وقوله تعالى
 وما يهدي الله
 القوم الضالين

في قوله تعالى
 فاعلم ان الله
 لا يهدي القوم
 الضالين
 وقوله تعالى
 وما يهدي الله
 القوم الضالين
 وقوله تعالى
 وما يهدي الله
 القوم الضالين

لمن عنده اربعة والمائة عن ثمانية فكا التمر عن ثمانية العرائم في الصلوة وكيع الغاصب
 جهل المشرك عند من جعل لا يجاب القول لنقل البيع الثاقبين الملكة المني عن
 لشدة كالصلوة بلا طهارة وسبع الما في الميع الفجر هو محل التماس عن لوصف اللاد
 او الفاروق وغيره مثل الاول كون الساتر غصبا في الصلوة وكذا التمر عن الذبح
 في غير الضرورة والمفق عنه لوصف الدخول والاداء كاشجه والاختلاف في الفرائض والتمني
 عن الصوم يوم الفجر وسبع بعثك هذا التمر ارفع عليه الحقا اذا ربيت التمر
 عن زج الدخول لوصف خارج كالصلوة في الدار المقصورة والتمني عن العيب لعل امر
 وسبع تلقى الركبان واما التمر عن شيء فمأذون غير مجزئة في الوجود كالتمني عن النظر
 الاجنبية في حال من العالان كحال الصلوة والتبع فصل اول لما علمنا بما
 للنفس بحسب التركيب ما اضل مجزئة من زواجره ما لم يكن لك واسم اسفل من غير كلاله
 بهيته على الشرائع وما لا الدلالة لفعول الا تحرف وتقسيم لغيره ما عينا ورجله
 منواله مع تساو في كثرة فشكك مع تقاربه وفيه التماثل للفظ للشرائع ان كان
 معناه على كون اللفظ واحدا القسم الثالث من اللفظ لمبيان ان كان بعد القسم
 للفظ هو الترتيب ما يكون اللفظ متعدد دافعا كما ترافعا من انقسام التامر والاسم وعلم ان
 اللفظ ان لم يحتمل غير معناه فنص لان الراجح ظ والمروجح مائل وان تساويا لم يحتمل
 والمشرطين النص الظاهر هو الرجحان المطلق يعني الحكم بين الحال والمآل ووضي
 الرجحان يعني المتشابهة والقلنا ان ما ذكره العبدك حيث عثر القسم بالادلة التي
 لعدلا لاسم المجازات بخلاف ما ذكرنا فان مثل الحجاب والمجازات ووجه الاول ان
 الفرائض قد يفيد القطع وبلا بعد الظن وقد يكون مجازا علم ان مثل بعض كلامهم
 على خصله انما هو في الكلام
 على خصله انما هو في الكلام
 على خصله انما هو في الكلام

الفاعلين فاجلدهم بما بين يديهم
 على انهم في حق الله والاولاد
 في الكتاب يجوز لهم اولاد الاولاد
 الجاهل ان يضمن جملتهم خصوص المصطفى
 في كتابنا من الكتاب بالسنن
 في كتابنا من الكتاب بالسنن
 في كتابنا من الكتاب بالسنن

[illegible]

من حيث ان الشطب فيها للعلماء وتوضيح ذلك ما ذكره المحقق ان العبد الوارد بعد
امان ان يكون للفعل مثل الاتصال اذ كانت حدثا او للترك مثل الابتاع في الاختصاص وانما
سهولة الفهم او للعلمة مثل لا شرب الخمر ان كنت مؤمنا وما عرفت في القسم الثالث **فصل**
اختلاف اصولين فان نصاب الحكم على وصف هل يدل على ابتداء الحكم عند انقضاء الو
لزم اللغوي كلام الحكم مع عدم وجدان فائدة سواء وبعده العقلاء مستحبنا مثل
قولك لا تشرب الخمر لانك لا تعلم العيب ايجبه بان لزوم اللغوي كلام الحكم انما يدل
فائدة سواء وعدم الفائدة في معرض المنع بل العوائد المحملة كبر مثل احتياج الناس الى
الذكور او اهمام المتكلم بحال المذكور مثل قوله نعم حافظوا على الصلوات والصلوة اول
الشيء ان ابا عبد الله الكوفي رحمه الله قال النبي صلى الله عليه وسلم على الواحد جعل عفوته ورضاه في خير
لاجل عفوته ورضاه ايجبه بان من قبل ان لا يفسد جماعة من امة العربان وضعه
للقصص فضلا للتقيد وان جبهه بالتقيد من ان الوضع غاية الادب الرضا بما قبله
فهم اوسع لعل كان على منهاه في اللغة وكلام اللغويين طبع بجبهه اصح القائلون بعدم
الدلالة بانه لو دل الدال باحد الثلث كانا متنبه اما الظاهر والتشبيها كان قد
كان لكان منطوقا وانما الالتزام فلعدم الكرم الذوق لا يوجب الفعل لا يوجب
والسنة بعد دل اشكال ونحن ان مفهوم الوصف لا يخلو عن اشعاره ان اشهر من لا
ان يلبس الحكم بالوصف بغير العناية لكن الكلام فان ذلك الاستدلال هل يكون بحيث
ببعد علمه وحله اوضح اهتمام القرين والثاني اقرب من قبل الثاني البعد الاخر ان في
الحدود والرسوم فان جعل انما باعت لعل كفاية عن الكثرة في قوله نعم اعني بقرينة
ولكن مفهوم الوصف بغير فلان الباع لعل كفاية عن الكثرة ان اتحاد موطن
على الملة وعلى الملة بين الناس ان البيان لا يفسد في الجملة
والبين ما لا يفسد في الجملة بين الاموال لا يفسد في الجملة
عنه فاما لا يفسد في الجملة

[illegible]

[illegible]

قولنا
 الاجتماع في اللغة الغرض منه
 عند الخاطبة هو اجتماع الخاضعين من
 من قال هو اجتماع في عصر
 الامة على امرين في عصر
 هو انما يجمع علماء الامة ويظهر
 هو انما يجمع علماء الامة ويظهر
 انما هو ان يظهر مواضع الغرض
 الحق هو ان يقول ان الله لا يبدل
 الاوامر والاجماع على ما في كتابه
 عن راي الامام المصطفى عليه السلام
 هذه زمان انما هو في قوله
 الحق فامر الله على ما في قوله
 انما هو ان يظهر مواضع الغرض
 الحق هو ان يقول ان الله لا يبدل
 الاوامر والاجماع على ما في كتابه
 عن راي الامام المصطفى عليه السلام
 هذه زمان انما هو في قوله
 الحق فامر الله على ما في قوله

في الغاية وان كانتا من جنس واحد كقولك بقاء هذا الثوب من هذا الطراز فهذا
 الظرف والا فلا كقولك صوم لاله الكلبين تابعها التوقف ولحق عدم الدخول لا
 بمعنى ان اللفظ لا يدل على الدخول والاصل عدم اداة المتكلم ذلك والا فقد يكون
 الدخول مواضعا للاصل وبدل على عدم الدخول ايضا التبادر واما دخول المرفق في
 الوضوء فانما هو من دليل خارج فلا دلالة فيها وقد صرح عليها بعض المحققين من غير
 التمسك عند تفسير قوله نعم الى المرفق بانه لا دلالة فيها على ادخال المرفق في غسل اليد
 ولا على ادخال الكعبين مع الرجلين يخرج الغاية نارة ودخولها اخرى ولا يدخلها
 من الخارج هو فصل الغرض في الكتابان دخولها اخرى ومنها بدو مع الدليل الاول
 حفظ الطراز من اقله الخارج ويخافه دليل الخروج قوله نعم انما الضياع الى الكلب
 اذ دخل الدليل في الغاية وجب الوصل الى ذلك قوله نعم فظفر الميسرة فاستطاد ودعا
 نزول في الميسرة والا كان ينظر الى ما بين فافهم ودليل القول الثالث عدم الغاية في
 ادخاله من باب المفردة كما في ادخال المرفق في القفل واجمع الموقوفون بغاوصها
 وعدم الزجج فصل اعلم ان مفهوم المحصر والمراد منه على الحكم عن جماعة من المحققين
 هو تقديم المصروف على الموضوع الخاص من اصل الامر زيد الشجاع بكره فهم منه المحصر
 الترتيب الطبيعي والحدود عن الترتيب الطبيعي انما هو لفصل المحصر والحدود الى
 مثله يكون الفائد ولا فائدة غير التي عن الغير نحو انك بعد واناك نستعين وقاطل
 المدين الشريف بان الاول تقيمه البحث في كل ما فهم وكان حقه التاخير ولعله غفل
 الفائد غير مختصة في المحصر لانها بالذكرة والتلفاد او غير ذلك والدليل على ان
 المحصر ان الاول التبادر فان التبادر من قولك العالم زيدان العالمية لا بخارج زيد

الاجماع في اللغة الغرض منه
 عند الخاطبة هو اجتماع الخاضعين من
 من قال هو اجتماع في عصر
 الامة على امرين في عصر
 هو انما يجمع علماء الامة ويظهر
 هو انما يجمع علماء الامة ويظهر
 انما هو ان يظهر مواضع الغرض
 الحق هو ان يقول ان الله لا يبدل
 الاوامر والاجماع على ما في كتابه
 عن راي الامام المصطفى عليه السلام
 هذه زمان انما هو في قوله
 الحق فامر الله على ما في قوله

[illegible]

إذا قلنا الظاهر أن
في القولين المحققين بنا
خطأ فإن كان خطأ في
الاجتماع على الجنح فإن كان

خطأ في قوله على الجنح
فإن كان خطأ في قوله
على الجنح فخطأ في قوله

خطأ في قوله على الجنح
فإن كان خطأ في قوله
على الجنح فخطأ في قوله

خطأ في قوله على الجنح
فإن كان خطأ في قوله
على الجنح فخطأ في قوله

خطأ في قوله على الجنح
فإن كان خطأ في قوله
على الجنح فخطأ في قوله

حيث انحصار أدان المالك في ذلك لا في المفهوم كذلك وإنما مفهوم العدة ليس
لبن محذور فاقام جمع من المحققين فلو قيل من عام ثلثة أيام من شعبان كان له البر كذا فلا
على عده إذا ضام خمسة نعم يحتاج جوازاً إلى الترخيص من الشارع لأن العبادة توفيقية
بحاج إلى التوفيق لأن مفهوم العدة يدل على العدم ذلك لو قيل ضم عشرة لا
الاكفاء بالحملة لعدم الامتنال بالملطوف لأن المفهوم يقتضي كذلك ولو
الامر بالحملة الاخر فلا بد من السابق بان يقال ان مفهوم القول الأول يقتضي
العدم وهذا القول يقتضي الوجود فلا بد من التبرج واما في بعض المواضع الذي
لا يجوز التعدي إلى ما فوق ولا تحت فائماً هو ليدل على ما جرى فعدم جواز زيادة الحد
مثلاً على ما شرهه فائماً هو محذور لا بد من دون ذلك الشارع فيقتصر على ما وظف
الشارع وعدم قبول الشاهد الواحد تماماً ولو فقدت السطر والشاهدان فوجد
لمنطوق وكذلك قد يدحض قوله بالثلثة وكثرة العشرة وليس بأب المفهوم وإنما
ان لا عدد المعيرة في الشرع فلو يكون حكمها موافقاً للأول والاكثر وقد يكون مخالفاً
باستصحاب العلم والعام لا يدل على الخاص حتى ان مفهوم العدة ليس محذوراً لا غان
لاصوليين على عدم حجية كما ادعى عليه الشارع جواد فصل فاعلم اولاً في
فضله صلوة الجماعة وفي عقوبته ترك الجماعة قال الله نعم واركعوا مع الراكعين قال
رسول الله ان صفوفاً حتى كصفوف الملائكة في السماء وركعتي الجماعة أربع
عشر من ركعتي كل ركعة أحب إلى الله نعم من عباده أربعين سنة عن أبي سعد الخدرى
عن النبي صلى الله عليه واله قال انما خير عمل مع سبعين الف ملك بعد صلوة الظهر
قالوا الحمد ان حل لا لم يترك السلام واهدى اليك هاديين لو شهدا الى بيت
الرب الذي الذي في طريقك انما هو خير من الدنيا وما فيها وفيما لا يكون
الاجتماع في الصلاة والجماعة في الصلاة والجماعة في الصلاة والجماعة في الصلاة

حيث انحصار أدان المالك في ذلك لا في المفهوم كذلك وإنما مفهوم العدة ليس
لبن محذور فاقام جمع من المحققين فلو قيل من عام ثلثة أيام من شعبان كان له البر كذا فلا
على عده إذا ضام خمسة نعم يحتاج جوازاً إلى الترخيص من الشارع لأن العبادة توفيقية
بحاج إلى التوفيق لأن مفهوم العدة يدل على العدم ذلك لو قيل ضم عشرة لا
الاكفاء بالحملة لعدم الامتنال بالملطوف لأن المفهوم يقتضي كذلك ولو
الامر بالحملة الاخر فلا بد من السابق بان يقال ان مفهوم القول الأول يقتضي
العدم وهذا القول يقتضي الوجود فلا بد من التبرج واما في بعض المواضع الذي
لا يجوز التعدي إلى ما فوق ولا تحت فائماً هو ليدل على ما جرى فعدم جواز زيادة الحد
مثلاً على ما شرهه فائماً هو محذور لا بد من دون ذلك الشارع فيقتصر على ما وظف
الشارع وعدم قبول الشاهد الواحد تماماً ولو فقدت السطر والشاهدان فوجد
لمنطوق وكذلك قد يدحض قوله بالثلثة وكثرة العشرة وليس بأب المفهوم وإنما
ان لا عدد المعيرة في الشرع فلو يكون حكمها موافقاً للأول والاكثر وقد يكون مخالفاً
باستصحاب العلم والعام لا يدل على الخاص حتى ان مفهوم العدة ليس محذوراً لا غان
لاصوليين على عدم حجية كما ادعى عليه الشارع جواد فصل فاعلم اولاً في
فضله صلوة الجماعة وفي عقوبته ترك الجماعة قال الله نعم واركعوا مع الراكعين قال
رسول الله ان صفوفاً حتى كصفوف الملائكة في السماء وركعتي الجماعة أربع
عشر من ركعتي كل ركعة أحب إلى الله نعم من عباده أربعين سنة عن أبي سعد الخدرى
عن النبي صلى الله عليه واله قال انما خير عمل مع سبعين الف ملك بعد صلوة الظهر
قالوا الحمد ان حل لا لم يترك السلام واهدى اليك هاديين لو شهدا الى بيت
الرب الذي الذي في طريقك انما هو خير من الدنيا وما فيها وفيما لا يكون
الاجتماع في الصلاة والجماعة في الصلاة والجماعة في الصلاة والجماعة في الصلاة

والأصل في الصلاة
عليه السلام في كل ركعة
عند الركوع في كل ركعة
عند الركوع في كل ركعة
عند الركوع في كل ركعة
عند الركوع في كل ركعة
عند الركوع في كل ركعة
عند الركوع في كل ركعة

فذلك قاله جبريل معاهد ثاب قال الصلوة الحسن في الجماعة فليكن جامعاً والأصل
في الجماعة قال لا يجزئ إذا كانا اثنين كتب الله تعالى لكل واحد بكل ركعة مائة وخمسين صلوة
إذا كانوا ثلثة كتب الله تعالى لكل واحد بكل ركعة مائتين وخمسين صلوة وإذا كانوا أربعة
كتب الله تعالى لكل واحد بكل ركعة الف والواحدة مائة وخمسين صلوة وإذا كانوا خمسة كتب الله لكل واحد
بكل ركعة الفين وأربعة صلوة وإذا كانوا سبعة كتب الله تعالى لكل واحد بكل ركعة الأرب
وثمانية صلوة وإذا كانوا ثمانية كتب الله لهم جماعة الف سنة صلوة وإذا كانوا
تسعاً فثلاثة عشر الأث صلوة وإذا زاد على العشرة لوصارت بخلاف الف والاربعين كل
مدار ولا اشتداد أقلاماً ولا تغلظان والملائكة كتاباً لا يفقدوا وأن يكتبوا ثواب كل واحد
بالحمد ككتبه يمدك المومنين خبر له من سبعين حجراً والعشرة سواها مائة ركعة
بصلتها المومنين مع الامام خبر له ان تصدق مائة الف دينار على المساكين وسجدة
بجدة فاجر من عبادة سنة وركعة فركبها المومنين مع الامام خبر له ان مائة الف ركعة
في سبيل الله على من مات على السنة والجماعة عذاب الجحيم ولا يشاء يوم القيمة عن
الكبير الا ان يرضى مع الامام خبر من الدنيا وما فيها وعن عبد الله بن مسعود انه قال سمعت
الانبياء فاعفقت رغبة هل كنت مدركاً فضلهما فقال لا فقال ابن مسعود ثم ان غفقت
اخرى هل كنت مدركاً فضلهما فقال ثم قال يا بن مسعود لو ان غفقت مائة الف مرة
لو ان كنت مدركاً فضلهما عن ابن مالك عن رسول الله صلوة الرجل في جماعة خير من صلوة
في بيته اربعين سنة قبل ان رسول الله صلوة يوم قال صلوة واحدة ثم قال رسول الله
اذا كان العبد خلف الامام كتب الله له مائة الف الف عشرين درجة قال النبي صلى الله
عليه واله من صلى ركعتين جماعة فله من الفضل عشرين الف مرة كفضل علي عن من غفلة
اذا كان العبد خلف الامام كتب الله له مائة الف الف عشرين درجة قال النبي صلى الله
عليه واله من صلى ركعتين جماعة فله من الفضل عشرين الف مرة كفضل علي عن من غفلة

فذلك قاله جبريل معاهد ثاب قال الصلوة الحسن في الجماعة فليكن جامعاً والأصل
في الجماعة قال لا يجزئ إذا كانا اثنين كتب الله تعالى لكل واحد بكل ركعة مائة وخمسين صلوة
إذا كانوا ثلثة كتب الله تعالى لكل واحد بكل ركعة مائتين وخمسين صلوة وإذا كانوا أربعة
كتب الله تعالى لكل واحد بكل ركعة الف والواحدة مائة وخمسين صلوة وإذا كانوا خمسة كتب الله لكل واحد
بكل ركعة الفين وأربعة صلوة وإذا كانوا سبعة كتب الله تعالى لكل واحد بكل ركعة الأرب
وثمانية صلوة وإذا كانوا ثمانية كتب الله لهم جماعة الف سنة صلوة وإذا كانوا
تسعاً فثلاثة عشر الأث صلوة وإذا زاد على العشرة لوصارت بخلاف الف والاربعين كل
مدار ولا اشتداد أقلاماً ولا تغلظان والملائكة كتاباً لا يفقدوا وأن يكتبوا ثواب كل واحد
بالحمد ككتبه يمدك المومنين خبر له من سبعين حجراً والعشرة سواها مائة ركعة
بصلتها المومنين مع الامام خبر له ان تصدق مائة الف دينار على المساكين وسجدة
بجدة فاجر من عبادة سنة وركعة فركبها المومنين مع الامام خبر له ان مائة الف ركعة
في سبيل الله على من مات على السنة والجماعة عذاب الجحيم ولا يشاء يوم القيمة عن
الكبير الا ان يرضى مع الامام خبر من الدنيا وما فيها وعن عبد الله بن مسعود انه قال سمعت
الانبياء فاعفقت رغبة هل كنت مدركاً فضلهما فقال لا فقال ابن مسعود ثم ان غفقت
اخرى هل كنت مدركاً فضلهما فقال ثم قال يا بن مسعود لو ان غفقت مائة الف مرة
لو ان كنت مدركاً فضلهما عن ابن مالك عن رسول الله صلوة الرجل في جماعة خير من صلوة
في بيته اربعين سنة قبل ان رسول الله صلوة يوم قال صلوة واحدة ثم قال رسول الله
اذا كان العبد خلف الامام كتب الله له مائة الف الف عشرين درجة قال النبي صلى الله
عليه واله من صلى ركعتين جماعة فله من الفضل عشرين الف مرة كفضل علي عن من غفلة
اذا كان العبد خلف الامام كتب الله له مائة الف الف عشرين درجة قال النبي صلى الله
عليه واله من صلى ركعتين جماعة فله من الفضل عشرين الف مرة كفضل علي عن من غفلة

والأصل في الصلاة
عليه السلام في كل ركعة
عند الركوع في كل ركعة
عند الركوع في كل ركعة
عند الركوع في كل ركعة
عند الركوع في كل ركعة
عند الركوع في كل ركعة
عند الركوع في كل ركعة

من الفضل من صلى بعض جماعة من جاهدي في سبيل الله في
 ان رجلا سمعنا صلى لمعني بعض جماعة يقبل الله صلواتهم جميعا من كل امر عليه وصل
 منهم او كل من سبعة الف ملك يكتبون له الحسنات ويحسون له السيئات ويرفعون له
 الدرجات قال النبي صلى الله عليه واله العناب بن طعون من صلى صلوة الف في جماعة لم يجر
 نذكر الله وتجاهل نطلع الشكران له في الورد سبعون درجة بعد ما ين كل رجب
 كصلاة الفريخ المصم سبعون سنة ومن صلى الظهر في جماعة كان له في جنات عدن
 خسون درجة بعد ما رجبين كصلاة الفريخ خمسين سنة ومن صلى العصر في جماعة كان
 له كاجر ثمانية من ولد اسمعيل كل منهم رب بيت بعثهم ومن صلى المغرب في جماعة
 له كاجر مبرورة متقبلة ومن صلى العشاء الاخرة في جماعة كان له قيام ليلة الف قال
 الباقر عليه السلام كثرة اوقات الصلوة في السبرات والمشيئة الليل والنهار الى الصلوة
 والمحافظة على الجماعة قال رسول الله رجل يصلي في الجماعة فله صلوة واحدة ولا حظ
 له في الجماعة ورجل يصلي في الجماعة فله اربع وعشرون صلوة ورجل يصلي في الجماعة فله
 خمسمائة صلوة فقام جابر بن عبد الله الانصاري فقال يا رسول الله فترانا هذه قال
 رسول الله رجل يرفع راسه قبل الامام ويضع قبل الامام فله صلوة واحدة ولا حظ له في
 الجماعة ورجل يضع راسه بعد الامام ويضع بعد الامام فله اربع وعشرون صلوة ورجل
 دخل المسجد فرائى الصفوف مضطربة وقام وحده وخرج رجل من الصف فبقى له
 وقام معه فله من منة خمسون صلوة ورجل يصلي التواذ فله سبعون صلوة ورجل
 كان مؤذنا يؤذن في اوقات الصلوة فله مائة صلوة ورجل كان اماما يقوم فؤك
 الحق الامام فله خمسمائة صلوة فبعد ما في بعض فضائل الجماعة قد نفاك غلام في الغمام
 ما عجل له ان ياتي في اوقات الصلوة فله مائة صلوة ورجل كان اماما يقوم فؤك
 ما عجل له ان ياتي في اوقات الصلوة فله مائة صلوة ورجل كان اماما يقوم فؤك

من الفضل من صلى بعض جماعة من جاهدي في سبيل الله في
 ان رجلا سمعنا صلى لمعني بعض جماعة يقبل الله صلواتهم جميعا من كل امر عليه وصل
 منهم او كل من سبعة الف ملك يكتبون له الحسنات ويحسون له السيئات ويرفعون له
 الدرجات قال النبي صلى الله عليه واله العناب بن طعون من صلى صلوة الف في جماعة لم يجر
 نذكر الله وتجاهل نطلع الشكران له في الورد سبعون درجة بعد ما ين كل رجب
 كصلاة الفريخ المصم سبعون سنة ومن صلى الظهر في جماعة كان له في جنات عدن
 خسون درجة بعد ما رجبين كصلاة الفريخ خمسين سنة ومن صلى العصر في جماعة كان
 له كاجر ثمانية من ولد اسمعيل كل منهم رب بيت بعثهم ومن صلى المغرب في جماعة
 له كاجر مبرورة متقبلة ومن صلى العشاء الاخرة في جماعة كان له قيام ليلة الف قال
 الباقر عليه السلام كثرة اوقات الصلوة في السبرات والمشيئة الليل والنهار الى الصلوة
 والمحافظة على الجماعة قال رسول الله رجل يصلي في الجماعة فله صلوة واحدة ولا حظ
 له في الجماعة ورجل يصلي في الجماعة فله اربع وعشرون صلوة ورجل يصلي في الجماعة فله
 خمسمائة صلوة فقام جابر بن عبد الله الانصاري فقال يا رسول الله فترانا هذه قال
 رسول الله رجل يرفع راسه قبل الامام ويضع قبل الامام فله صلوة واحدة ولا حظ له في
 الجماعة ورجل يضع راسه بعد الامام ويضع بعد الامام فله اربع وعشرون صلوة ورجل
 دخل المسجد فرائى الصفوف مضطربة وقام وحده وخرج رجل من الصف فبقى له
 وقام معه فله من منة خمسون صلوة ورجل يصلي التواذ فله سبعون صلوة ورجل
 كان مؤذنا يؤذن في اوقات الصلوة فله مائة صلوة ورجل كان اماما يقوم فؤك
 الحق الامام فله خمسمائة صلوة فبعد ما في بعض فضائل الجماعة قد نفاك غلام في الغمام
 ما عجل له ان ياتي في اوقات الصلوة فله مائة صلوة ورجل كان اماما يقوم فؤك
 ما عجل له ان ياتي في اوقات الصلوة فله مائة صلوة ورجل كان اماما يقوم فؤك

[illegible]

المعنوي ومنهم من يقول بالاشتراك اللفظي الظاهر من كلام التفاضل والمثل
 حيث فهم المقصود المحلى للام الى اقسام الاربعه الجنس والاستغراق والتعميم فصار
 حقيقه في المحل لكن لا على سبيل الاشتراك اللفظي بل من باب الاشتراك المعنوي واستعمال
 الكل في القدر ولما القائل فاما ملزوم فمدعيه ان حقيقه في الاستغراق والحكم عدم نفاذ
 العموم وكون حقيقه في الجنس فقط ومجازا في غيره التبادر ولان المدخل في موضوع الماهية
 لا يشترط الالزام الدخلة عليه وموضوع تعريف تلك الماهية فذو الزيادة لا يلائم ثباتا
 مدغاه ولعلم الامداد الاستثناء منه مثلا فيجاء في الخبر البصري وكرم الرجل الا
 السفهاء اخبر القائلون بالعموم بما احكام بعضهم عن الاخص امكن التام للذم
 البصر والذبحا الصفة يصح الاستثناء منه في قولهم ان الانسان الحي غير الا الذين
 امنوا ويجواب عن الاول انه لا يلائم على العموم لان ملول العام كل فرد ملول للمجموع
 الا في اذنيه نظر لان الجمع ايضا قد يفيد عموم الافراد لا الجماعات كما حقق في موضعه
 وعن الثاني ان مطلق مجاز الاستثناء لا يكون علامة لكونه حقيقة ماله نظر للاستثناء
 ولا المراد ممنوع وبعبارة اخرى ان الاستعمال عم من الحقيقة والمجاز والاستثناء
 فربما على كونه مجازا في العموم كما ان الوصف العام في الاول فربما على كونه مجازا في العموم
 واجاب صاحب المعاني عن الوجهين بان الكلام انما هو في دلالة على العموم مطلقا بحيث
 لو استعمل في غيره لكان مجازا وانما كون العموم مدغاه وكونه حقيقه فيه فلا مجال لا
 كيف ودلالة اداة التعريف على الاستغراق على سبيل الحقيقة مما لا يظهر فيه خلاف
 بينهم فالكلام انما هو في دلالة على العموم بحيث لو استعمل في غيره لكان مجازا على
 صيغ العموم في هذا اشغالها والدليل لا يثبت الا افاذة العموم في الجملة وبغير التام
 على ما هو في الثاني

لا يشترط الماء فانه يحل على اليهود حتى يمتد ببعضه اذ جعل على العموم بحيث
 اذا طلع لا ياكل البطيخ قال بعضهم لا يمتد بالهندي واولاخره وهذا يتم حيث
 لا يكون الاخر مع يهود وهذا يتم لا يكون الاخر عند الحافة اطرافه على الا مقيدا
 ومنها الحالة لا ياكل الخبز لا يمتد بالهود الهندي والكلام في كل السابق اذ لو كان
 اطرافه معهودا به في عرف حنت به الا ان الغالب غادر بخلاف السابق فانه على الحكم
 انه كراهه اعلى الله مقامه واعرض عليه الفاضل الفقيه انا لاسية انه حقيقة في العهد
 بل حقيقة في الجسد وامانة المحضقة تقتضي ارجاعه الى اذنه للمأثرة ولما لو لمنا فلان
 ان اصاله البرائة مقضنة للعهد على العهد بل تكون مقضنة للاستمرار في الجسد
 فاذا قال الشارع يجوز التهود على الجرح فاذا جوزه التهود على اي جرح كان فدلنا بما
 لاصل البرائة ان لا يجب علينا تكلف محض للعهود لو فرض حصوله غير العموم مثل
 الفناطير من امثلة في الشرع كبره مع ما فيه من المناصرة حيث جعل العهد في الماء والحال
 انه ليس كذلك بل العهد انما هو في الشرب مع ان العهد في الماء يقتضي خلاف مدغاه فانه
 يحصل المحدث ببعضه ان جعل على العموم دون العهد وبالحكمة فاحاله البرائة فلا يقتضيه
 المحل على اليهود كما في البطيخ ويجوز وقد يقتضي المحل على العموم كما في شال الماء وما ذكره
 في الجسد انما يتم ان اراد بما قبله من العموم كما هو التحقيق وان اراد به ما قبل المعهود
 والذهني فلا يتم لانه قد يكون امنا للبرائة مقضبة للتكليف لان الاصل عدم التعيين
 بل الاستمال بخلاف اي شيء مع انه قوله وان تقدم فيه من شال البصر مع فلا اذنه
 العهد الخارجي لا الا من الذهني والخارجي والامتناع ان المخاطب يعلم المداون كان فيه
 وبين المتكلم عهد فحل عليه ولا فلا اذ لا وجه هنا لاصل البرائة كما في القول على الامانة
 وحسن الله تعالى

لا يشترط الماء فانه يحل على اليهود حتى يمتد ببعضه اذ جعل على العموم بحيث
 اذا طلع لا ياكل البطيخ قال بعضهم لا يمتد بالهندي واولاخره وهذا يتم حيث
 لا يكون الاخر مع يهود وهذا يتم لا يكون الاخر عند الحافة اطرافه على الا مقيدا
 ومنها الحالة لا ياكل الخبز لا يمتد بالهود الهندي والكلام في كل السابق اذ لو كان
 اطرافه معهودا به في عرف حنت به الا ان الغالب غادر بخلاف السابق فانه على الحكم
 انه كراهه اعلى الله مقامه واعرض عليه الفاضل الفقيه انا لاسية انه حقيقة في العهد
 بل حقيقة في الجسد وامانة المحضقة تقتضي ارجاعه الى اذنه للمأثرة ولما لو لمنا فلان
 ان اصاله البرائة مقضنة للعهد على العهد بل تكون مقضنة للاستمرار في الجسد
 فاذا قال الشارع يجوز التهود على الجرح فاذا جوزه التهود على اي جرح كان فدلنا بما
 لاصل البرائة ان لا يجب علينا تكلف محض للعهود لو فرض حصوله غير العموم مثل
 الفناطير من امثلة في الشرع كبره مع ما فيه من المناصرة حيث جعل العهد في الماء والحال
 انه ليس كذلك بل العهد انما هو في الشرب مع ان العهد في الماء يقتضي خلاف مدغاه فانه
 يحصل المحدث ببعضه ان جعل على العموم دون العهد وبالحكمة فاحاله البرائة فلا يقتضيه
 المحل على اليهود كما في البطيخ ويجوز وقد يقتضي المحل على العموم كما في شال الماء وما ذكره
 في الجسد انما يتم ان اراد بما قبله من العموم كما هو التحقيق وان اراد به ما قبل المعهود
 والذهني فلا يتم لانه قد يكون امنا للبرائة مقضبة للتكليف لان الاصل عدم التعيين
 بل الاستمال بخلاف اي شيء مع انه قوله وان تقدم فيه من شال البصر مع فلا اذنه
 العهد الخارجي لا الا من الذهني والخارجي والامتناع ان المخاطب يعلم المداون كان فيه
 وبين المتكلم عهد فحل عليه ولا فلا اذ لا وجه هنا لاصل البرائة كما في القول على الامانة
 وحسن الله تعالى

لا يشترط الماء فانه يحل على اليهود حتى يمتد ببعضه اذ جعل على العموم بحيث
 اذا طلع لا ياكل البطيخ قال بعضهم لا يمتد بالهندي واولاخره وهذا يتم حيث
 لا يكون الاخر مع يهود وهذا يتم لا يكون الاخر عند الحافة اطرافه على الا مقيدا
 ومنها الحالة لا ياكل الخبز لا يمتد بالهود الهندي والكلام في كل السابق اذ لو كان
 اطرافه معهودا به في عرف حنت به الا ان الغالب غادر بخلاف السابق فانه على الحكم
 انه كراهه اعلى الله مقامه واعرض عليه الفاضل الفقيه انا لاسية انه حقيقة في العهد
 بل حقيقة في الجسد وامانة المحضقة تقتضي ارجاعه الى اذنه للمأثرة ولما لو لمنا فلان
 ان اصاله البرائة مقضنة للعهد على العهد بل تكون مقضنة للاستمرار في الجسد
 فاذا قال الشارع يجوز التهود على الجرح فاذا جوزه التهود على اي جرح كان فدلنا بما
 لاصل البرائة ان لا يجب علينا تكلف محض للعهود لو فرض حصوله غير العموم مثل
 الفناطير من امثلة في الشرع كبره مع ما فيه من المناصرة حيث جعل العهد في الماء والحال
 انه ليس كذلك بل العهد انما هو في الشرب مع ان العهد في الماء يقتضي خلاف مدغاه فانه
 يحصل المحدث ببعضه ان جعل على العموم دون العهد وبالحكمة فاحاله البرائة فلا يقتضيه
 المحل على اليهود كما في البطيخ ويجوز وقد يقتضي المحل على العموم كما في شال الماء وما ذكره
 في الجسد انما يتم ان اراد بما قبله من العموم كما هو التحقيق وان اراد به ما قبل المعهود
 والذهني فلا يتم لانه قد يكون امنا للبرائة مقضبة للتكليف لان الاصل عدم التعيين
 بل الاستمال بخلاف اي شيء مع انه قوله وان تقدم فيه من شال البصر مع فلا اذنه
 العهد الخارجي لا الا من الذهني والخارجي والامتناع ان المخاطب يعلم المداون كان فيه
 وبين المتكلم عهد فحل عليه ولا فلا اذ لا وجه هنا لاصل البرائة كما في القول على الامانة
 وحسن الله تعالى

مَرْضَى اللَّهِ عَلَيْهِمُ
فَالْقَصَصُ عَلَى قَصَصِ
بِأَنَّ الْقَصَصَ

محقق الحق الأصل في الاستعمال الحقيقي بل يخصه وغيره من ذلك فلهذا رجع إلى الحق
فوالله أعلم بالبيع وحرم الزنا وقوله إذا كان الماء قد ذكر له في نفسه شيء ويجوز ذلك **فصل**
لا خلاف بين أصحابنا ظاهر في فائدة الجمع المعروف باللام العموم أنه قبل المحصور في ^{المحصر}
الآيتين بمفيدة وهو أنه كان المفرد قبله راد منه الجنس وقبله راد منه الاستغناء
وقبله راد منه العهد بكذا فسمعه فكذلك الجمع محرم فيه هذه الأفعال لأن لكل الباد راد منه
الجنس وكيف كان فالدليل قائم على كونه حقيقة في العموم والأما الكلام فيه كما في
المحلى بالآدم والدليل على فادنه العموم اتفاق الشارحين وجواز الاستثناء فاعلم
مقتضى ما علمت في الجمع أن يكون عموم الجمع بالتسمية إلى الجماعات كما علمت في المفرد
يقضي عموم الأفراد المراد من الجنس المفرد إذ عرف بالآدم الجنس وأراد منه الاستغناء في
لكن جنس الجماعة إذ عرف بالآدم الجنس وأراد منه الاستغناء فيكون عموم يشمل الجماعة فيكون
معنى جائز الرجال جائز كل جماعة من مجموع الرجال فالحاصل أن الاسم للفظ والاستثناء
والموصول واثم الجنس المعروف بالآدم أو مضاف والجمع حاف في العموم والمنكر المتقدمة
بجواز الاستثناء نحو لا رجل في الدار إلا أريد ونحو لا رجل في الدار بل الرجال منه وطريق
وكذا الجمع المضاف أيضاً بهذا العموم عند أكثر الأصوليين وإنما الجمع المنكر فالأكثر على عدم
إفادته العموم خلافاً للشيخ فقال بأنه يفيد العموم بالنظر إلى المحركة والجناس في ظل
المحل المنكر على جمع معناه حجة الأكثرين بأن الجمع المنكر قابل للاحاد والجماعات في
احاد الجماعات الجمع ودلالة على احتياج الدليل والدلالة اللفظية المنحصرة في الجماعات
والضم والالتزام وانقضاء الدليلين ظاهر وكذا الالتزام لعدم لزوم ولازماً
لا بد على الخاص نعم أفردت الجمع وهو الثلاثة أو الاثنان متيقن المراد حواء والآدم

وكتبه الشريف
 من اولاد الشريف
 خالصا لوجهه الكريم
 في شهر ربيع الثاني سنة
 ١٢٠٠
 في مدينة بغداد
 في دار الشريف
 في شهر ربيع الثاني سنة
 ١٢٠٠

وعلين يصلح القول

عليه يصلح القول

الظاهر على القول

عشر ركعات وصلى على

الركعات الثمانيات

نهم عند الخطاب لا بد ان يحمل على العموم لانه في الحكم وان كان المراد بالجميع المتكسر
في الطبعه يكتفى بالاصل اذ لا خلاف في البراءة وحصول الاشياء بالاول ثم علم ان ما ذكر ان
حكمه يقتضوا حمل على العموم انما يتبع ذلك وان لم يكن الاجماع مقتضى الحكم وانما اذا كان لا
فقط الحكم كما اذا لم يكن وقت الحاجة اليه بانه فلا يتبع الحمل على العموم للحكمة لكن لما
ان الاصل والظاهر مقتضين في اكثر الخطابات ان يكون وقت الحاجة لان الاصل
لهم حكمه الاجماع والظاهر في اكثر الخطابات ان يكون ذلك الوقت وقت الحاجة
يحمل على العموم للحكمة فحصل فاعلم ان مورد الشارع في صنع جميع على الاشياء لا يخرج
عن اطلاق الجميع عليه بل انما الشارع فانه حقيقه في معنى في الاشياء وحيثما لم يمتد
عليه الاكثر انما لم يمتد في صنع جميع حقيقه في الاشياء ولا فرق بين الجميع المتكسر والاشياء
انما هو التراجعه اليهما وقال بعض العامة ان اول ما يطلع عليه الجميع انسان لنا التبادرو
ضعهم بالنسبة علاقه والجميع علاقه اخرى كالاهل النون والاول والوالد والنون في
اشياء واحده ولما نلون بالقول الثاني لقوله نعم فان كان الاخوة علامة الاشياء جميعا
لاخوة على الاخوين مضاعف لان الاجماع واقع على ان الاخوين انهم جميعا اللام المن
السادس لقوله نعم انما معكم منهم من حيث اطلعوا جميعهم واربعة موسى وهرون
بقوله الاثنان فافوتها جماعة والجواب عن الاول والاول لان الاجماع انما ادعى لظن
لولا الاجماع لقنا بان الاخوين لا يجبان زمانا ان الاستعمال اعلم من الحقيقة ومن
لنا انهم بان الاستعمال اعلم من الحقيقة مع انما نفع انه يريد منه موسى وهرون بخط
فيكون مما يحل انك انما المراد حصول فضيلة الجماعة ويؤكد انه ورد في الخبر ان
جده انهم جماعة ويؤكد انهم ان شان الشارع ليس بان الموضوع واجبة انهم بانها

فانما الوقت
الوقت في العبادة كما سلك
خاصة في الخارج كما في الاول فاذا
اودت الدعوى الى التبادر فان كان
في نفس ثانيا ان وقتك سمعته
فلا بد من ذلك ان الذي عليه
الذي هو في نفسه في وقتك
اول دعوى ان كان في نفسه
فخلصت بقضاء كالحق في نفسه
في موضع جليلك فليس في نفسه
القول باق من الرسل في نفسه
السلطان في نفسه في نفسه
موضعا لا في نفسه في نفسه
ورق حال الخارج على ذلك في نفسه
في معنى في نفسه في نفسه
تلك الاما في نفسه
فولها

[illegible]

من باب استثناء العارض بالعرض لان النزاع انما هو في صيغ النفي لاني مع ورد هذا بان المتبادر من لفظ الجماعة والجمع ايضاً التثنية لا الاثنان لا الجمع بمعنى المصدر اي مع الاستغناء فانه يطلق على الاثنين ويحجب في صيغ النفي لاني لفظ **فصل** التكرار الواضع في سياق النفي بعيد العموم بل خلاف ظاهر كما اشار اليه بعض النحويين وبعضها ظاهر في الاول فبما اذا وقعت التكرار في بيان النفي لاني لاني في قوله بعد من الزيادة ولا فرق بين كون اداة النفي لا او لم او لم او لم او لم اذا كانت التكرار ملان في النفي كجرم ويد كقولك لا جرم ولا يد وكذا اذا كانت التكرار ملان في النفي صاد على القبل والكر كشي واما التثنية وما اذا وقعت التكرار بعد ما لا المستثنى من بلين وكذا بعد ليس وخالفة في الثاني بعضهم فقال يعلم افادة العموم وحيث انها ظاهرة في العموم والعرف بين عموم الاول وعموم الثاني في الاول لا يجوز ان يقال ارجل في الدار بل جلان وما من رجل في الدار بل جلان بخلاف الثاني فيجوز ان يقال ليس في الدار رجل بل جلان لا يقال انه كيف يكون الاول نصاً في العموم مع جواز الاستثناء منكما يقال لا رجلاً في الدار لا زيادة لا تقول ان جواز الاستثناء لا ينافي كونه نصاً في العموم كما في الاعداد حيث يكون نصاً في يد لولها مع جواز الاستثناء منكما يقال لا على عشرة الاثنية فكما انه لا يوجب الاعداد من النصوص مع جواز الاستثناء منكما يقال لا هذا ولهم ان النفي كالتفي فيما ذكره ولكن التكرار في سياق الاستغناء اي بعيد العموم وكذا التكرار الواضع في سياق الشرط بعيد العموم عند جميع الاصوليين وينعرج عليه ما لو قال الموصوفان ولدت ذكرها فلها الالفان ولدت نثي فلها المائتان فولدت وكرين كما ناسر لكن في الالفان ولدت نثين كما ناسر كين في المائتان ليس لحددها

عزيم اوفى
الى ان تحسن البصيرة
لاستيفاء السلام
فجدي

من غير ان يكون له في اللفظ
 من غير ان يكون له في اللفظ
 من غير ان يكون له في اللفظ
 من غير ان يكون له في اللفظ

الا المطلوب منه المفروض عدم المطلوب منه فحقى الطلب بانفساء حيز الذي هو المطلوب
 منه وانما بان التكليف مشروط بالنهم فاذا لم يكن تكليف الغافل والضيق المحزون مع
 كونهم موجودين فزمن التكليف المعلومين بطريق اولي وثالثا بان هذه الالفاظ
 موضوعه للخطابين منقوص الواضع والشارع وصحة سائر الخطاب عن خطا المعدومين
 فاستعمالها في غير الخطابين استعمال في غير ما وضع له ولا بد في استعمال اللفظ في غير
 وضع له من الجواز الاستعمال وجود الفيزية اما الفيزية فمفقودة واما الجواز الاستعمال
 فمستحيل لما يتبين من استعمال الخطا للمعدوم واعترض عليه ان الطلب خطاب للمعدوم
 انما يكون فيما اذا كان على سبيل التخيير اذا كان على سبيل التعليق فلا ريب في راجحه
 اما الاول فبانه قد يتبين ان الطلب لا يتحقق المنسب من المفروض لعدم المطلوب منه
 وان الطلب التعليقي لا يحصل في المعدوم وثانها فانه على هذا يستلزم كون جميع الخطابات
 الشفاهية بخلاف ان ريد التعليق ان اريد استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي والمجازي على
 سبيل البداهة فهو مستحيل لما يتبين من عدم جواز استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي والمجازي
 للزوم التخصيص وورد عليه بان جميع الخطابات معلقة على شرط التكليف كالبوليغ والعموم
 القدره وملك الشرط بخلاف النسبة الى الشخص المكلف من حصوله الشرط لطلب الفيزية
 يكون مكلفا بذلك الخطا من لم يحصل له فلا يكون مكلفا فكما ان ههنا لا يكون لها
 منفعة فكذا فها نحن فيه بالان استعمال اللفظ في معناه الحقيقي والمجازي وبيان
 الخطابات المشروطة لا يتعلل بما ذكر في الشرط ولا يصدق بانها ان التعليق لا يصح
 العالم بالعواطف كذا ورد من هذا القبيل فلا بد ان يحمل على ان الواجب حكمه كذا لالفاظه
 حكمه كذا والعرض من التعليق بالشرط هو اعلام الحال ان الفاعل اذا صار واجداً يكون حكمه
 فلهذا في هذا ان شاء الله

كالمواجد أخ الف بوجه الأول في الاشتراك في التكليف مع كون الرسول مبعوثاً إلى
 الكافة يقتضيان أن يكون الغائبون مشاركين الحاضرين في توجيه الخطاب الثاني أن تلك
 الخطاب بالنسبة إلى المأخوذ من باب المكاتب والمرسله إلى الثاني فكما أنجز الخطاب
 في المكاتب إلى من لا يصل إليه إلا بعد سنة أو أزيد فكذلك يجوز للمأخوذ بالعرف على طهارة
 ولو بعد مدة بهذا الخطاب الثالث أن الرسول المأخوذ من رسول الحاضر من الأئمة
 ولا يقتضي الرسالة إلا بتبليغ الخطاب الرابع أن العلماء الأصناف في جميع الأعصار يشهدون
 بهذه الخطابات من بعد من الصحاح الأربعة دون تكثير ذلك لجماع منهم وهو الإناء
 عن الأول فإن الاشتراك في التكليف لا يلزم أن يكون التكليف أيضاً بذلك الخطاب
 أن يكون الاشتراك ثابتاً من جهة الإجماع والضرورة وقوله حال بعد حال لأن اليوم
 وحرام محله حرام اليوم الغيبة وأما على الثاني فإن الكلام في المكاتب والمرسله هو عبارة
 المدكود سابقاً من أنه إن أريد منه الطلب الشفيع فلا يضر فلا يضر لأن الطلب لا يقتضي
 تحقق النسب بين وهما المطلوب منه مفقود فإتفاقاً بيني الطلب أن أريد
 العمل بما مثله فهو من باب الوصية لا التكميل والخطابات أفعال الثالث فإن التبليغ عنهم
 من جهة المخاطبة يجوز أن يبلغ الموجودين بثبوت التكليف على العدد ومن جهة
 لهم في التكليف وهذا أيضاً نوع من التبليغ وأما عن الرابع فيمنع أن إجماع العلماء على
 من جهة أن الخطاب توجيه عليهم بل من جهة أن المقصود من الإجماع هو ثبوت أصل
 الحكم وبعد ثبوت أصل الحكم يحكم بالاشتراك بالإجماع والضرورة من الدين ومثلاً
 يؤيده ما ذكرنا أسد الأهم بالخطابات المفردة مثل أصل وأصل ومؤكد ذلك ولا يخفى على
 شيوخنا فظهر أن المقصود وإثبات نفس الحكم وبعد ثبوت نفس الحكم لا بد من الاشتراك

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
الطاهرين

فصل فی بیان احوال و سیرت حضرت امام علی علیه السلام

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

وَمِنْ الْمُفْسِدِينَ الَّذِينَ يَلْمِزُونَ فِي الْمُنَافِقِينَ

مجلس

للاجماع والضروة في نظير في الفقه كمثل له الفاضل القمي ان المتحاطين في انعقاد
 القلب ببلانات النجاسة وعليه اذا ما ورد احداهما على الآخر فزائدة تدل على عدمه
 بعض الآخر كما لو زائدة على ان الطهر وطى العذرة ودخل في الماء القلب ما يجوز التوضؤ
 لمقاتل بالنجاسة والزائدة الدالة على عدم تجزئ القربة بموت المجزئها الحلال فدل على
 بان ذلك في مرز خاص ولا يشمل العذرة البول والدم ولا عدم جواز التوضؤ على التيمم
 فكذلك لا يشمل الجزئ غيرهما من النجاسة ولا القربة غيرهما من المياه الثقيلة بل دفع احدهما
 دليل الاخرى انما يكون من جهة الفتح في السند والدلالة او الاعتماد وغير ذلك
 وذلك بليان ان عدم الفرق بين افراد النجاسة وافراد المياه الجماعية الفرز من الاستدلال
 اثبات الحكم لا عزمه وشموله وبما قلنا ظاهره لا لاجل ما سبقنا صاحب الواو افرعنا
 حكى عنهم انهم كيف لم يدركوا المستند الاشتهر الحسن الاستدلال بذلك لخطابنا
 مع انهم لم يردوا دعوى بل انه ضاد ظهور المستند بدعي الفاد والحق لا يد
 ثبت بالاجماع والضروة من الدين بل اخبار المتواترة على ما ادعى توانها بضاري
 في نفسه قوله بل انما التماسا بعد ان العدم بين شاكرون مع الحاضرين في الاعمال
 الا ما اخرجه الدليل والدليل انخرج في الواجبات الشرف هو عدم حصول الشرف بها
 لا تفاوت الحاضرين والغائبين كما حكى عن الفاضل العيشاني في الجمال والصلوة المجمع على
 القول بان حصول الشيطان او بانه لا يحصل شرفا فيها فان عدم الوجوب في حق العدمه من انما
 هو من جهة عدم حصول الشرف الا من جهة التفاوت للحاضرين والغائبين بل افترض عدم حصول
 الشرف في الوجودين كما في كالتعاقب ولو فرض حصول الشرف في الغائبين كما قالوا
 كما لو جوبين فذا ينشأ ذلك ولانا الصادق عليه الصلوة والسلام في رواية اخرى ان

[illegible]

من هذا القبيل تخصيص التعريف بالنسبة الى اجزاء وقيل ان تخصيص التعريف من هذا القبيل
 فيه نظر لان من التخصيص بالمعنى الاول لانه قد سبق في تعريف العام ان العام هو اللفظ المذكور
 للدلالة على استغراق اجزائه او جزئياته والتعريف بالاجزاء لئلا يعمى على هذا يكون
 تخصيص التعريف بالنسبة الى اجزائه من قبل فصل العام على بعض ما ينشأ عنه انما
 في حاشية على الزيادة والاضاطة ان كل ابيض يؤكد بكل شيء تخصيصه بالعرض على ان نحو
 ما راينا احد تخصيصه بالوكيد بكل ونحو ذلك التعريف يؤكد بكل اختصاصه بالتخصيص
 بالمعنى الاول لم يحصل ان لا يستلزم نفسه بل يكون محتاجا الى انضمام الغير اليه ليتم
 والاول لانه يتم بالخصص المتصل والثاني بالخصص المنفصل والتخصص المتصل على جهة العام
 الاول لا يخرج نحو اكرم العلماء ان رغبوا في الخيرات فالتا الصفة نحو اكرم الرجال العلماء
 والثالث الغائب نحو اكرم العلماء الى ان يحاطا الظاهر والزايع بل لنقل نحو اكرم العلماء
 العربي منهم وان كان بعضهم لم يعد هذا من الخصص انما هو خلافه والحاصل لاستثناء
 المتصل نحو اهل الكافور لا الذي يقتضي لاستثناء بالمتصل يخرج المنقطع فالمراد
 بما خرج واعلم ان من الخصص ما يخرج المذكور كاستثناء والغاية فانها يخرج ان المذكور
 بعده فاما ومنها ما يخرج غير المذكور كالانضمام الثلاثة الباقية للشرط والصفة والبدل
 اما المنفصل فهو على تقدير محض عطف كقولهم خالوا كل شيء بالعقل فانه ان المراد من
 غيره انه لم اذ الكلام في التكمات لا الواجب الوجود وغير فعال الباقية فاعلم ان نحو
 وقوله يخرجون بيوتهم بايديهم فاعلم ان الالات الالات ايضا اختصاص اللفظ كقولهم يخرجون
 لكل ما في الارض مما فان الدليل اللفظي وقوله نعم ولا كما كونهما ليردك اسم الله عليه وقوله
 حرم عليكم المسبقة والدم وحرم الخمر وقوله نعم المحض والوقوفه والمزور وغير ذلك

في جوابكم عن كون
 يعنى وندعيه كذا
 لكن من زعم ان
 الثاني بعد الاول
 اني اسأل ان لا يسل مثال
 انما وضع مسئلة اخرى
 بين معنى تغير الاعمين
 انما لم يرد على ما في
 انما لم يرد على ما في

ان معنى العموم حقيقة هو كون اللفظ ذا اعملى امر غير مختص عدداً ولا يمتنع كون معنى
 العموم كذلك بل معنى العموم تناوله للجمع قد صار لان لغيره ارجح اقلنا لو كان بانه حقيقة
 ان خص لغيره مستقلاً بانه لو كان القيد بما لا يستقل هو وجبا للغير في نحو الرجال
 المسلمين مما قبله بالصحة واكرم حتى يتم ان خلاصتها قبله بالشرط ذكر الناس الايمان لما
 قبله بالاستثناء لكان نحو المسلمين للجماعة والمسلم للجنس والعهد الف سنة الاحتمال
 مجازات واللو اتم الثلثة طلبة اما الاولان فاجتماعاً واما الاخير فالزام الخصم بان
 الملازمة ان كل واحد من المذكورات يفيد يقيد هو كالجزم له وفلصارى لمعنى غير خارج
 له اولاً وهو يدبره للمقول عنه ومعه للمقول له ولا يجمع غير وفلجعله ذلك وجبا للغير
 فالقرى تحكم وايضاً لفظ العام حال انضمام المخصص اليه قبل البعض من الباقي
 بعد الاخراج والا لما بقي معنى يقيد المخصص والجواب ان اذا ان لفظ مسلم في المتن
 حقيقة مع تغيير معناه سبب القيد هو مجموع فكيف يدعى اليه الوفاق فان اذ ان المسلمين
 حقيقة في الجماعة والمسلم في الجنس والعهد فهو ثابت حقيقة المركب من حيث التركيب
 من حيث انه حقيقة في المعنى مفرد وهو خارج عن محل النزاع والحاصل ان المسند اذا اذ
 بالمقابل في ما لم يكن له في موضوعه موضع توقي على المقدرات الشبهة الخاصة
 بالواضع التوقي للمعنا الحقة بالاجزاء متحدة مع قطع النظر عن العظة المتشابهة والآخر
 فلا ريب ان من محل النزاع وان اراد معاً بلية بعض الاجزاء على الاجزاء الاخرى فلا ريب
 في المقيد على بقى الكلام في المثال الاخر وهو قولهم السنة الاحتمال على ما في جملة
 مقبلاً عليه لعل الخصم فائل القرى بين اسماء العدد غير جازلة لانه حمله على ما هو في ذلك
 على كونه مسلماً عنه والحقيق في الجواب عن القرى بينهما ما واجب الخصم بان المدا بالخص

انما لم يرد على ما في
 انما لم يرد على ما في
 انما لم يرد على ما في
 انما لم يرد على ما في
 انما لم يرد على ما في
 انما لم يرد على ما في
 انما لم يرد على ما في
 انما لم يرد على ما في
 انما لم يرد على ما في
 انما لم يرد على ما في

العلی العظیم الخانی
ازان المحدث الشیخ
الدیلمی

المحدث الشیخ
الدیلمی

المحدث الشیخ
الدیلمی

المحدث الشیخ
الدیلمی

المحدث الشیخ
الدیلمی

المحدث الشیخ
الدیلمی

المحدث الشیخ
الدیلمی

المحدث الشیخ
الدیلمی

المحدث الشیخ
الدیلمی

الیه لا وحدها النصف فلفح الحذر وراهم واما رجوع ضمير ضميرها فاما هو الی هو
ظاهر المراد من الجار علی سبیل الاستخدام یعنی براد من الموح شبا و من عناه شیخ
من زاد و من له ذلك فی موط الحفص متصلا كانا و منفصلا حیث قال انه لا یمنع ان
براد من لفظ العام الاستغراق و اسند الحكم الی بعضه بمعونه الخارج من مع او عطل
مثل اقل حمل استفاد من الاثنين فیزان مقاس هذا القول لرفع المعقد من أحد
الطعوقی زاد الی حکم فان زاد الی الاستغراق فی اللفظ فاذا انصب الخبر من الترفع
لا نأید به هل هو غلط مع انه قد مر من ان الغرض من وضع اللفظ هو حصول
توکید معانیها فاذا المراد من التوکید اسناد الکلام الی نفس مفهوم العام و الاسناد
الی شیء مما فاند فی زاد لها فان فی کل مجازنا نظر لفرقة ظاهرة فی معناه المجازی
لما ابن اجازة الواضح فی مع انه یفرق ان بین المتصل و المنفصل یجعلون المتصل کما یلزم
كالفتحة الضارب قبلون الجوی لفظ واحد و موضع لعماء فان فی القائمة احضار
فی ذین الشائع ثم اسناد الحكم الی بعض و اخراج بعض الامر عنه و الشائع عدم مجوز ايضا
كان خلاصة الكلام انه لما وجدنا فضع الكلام لعلی عشرة الائمة اثبات و نفی مع الی
فی الكلام حکمان ثل اثبات العشرة و الاخر فی ثلثة اسفار من الاثبات و النفی ما تم حکم
بالاثبات لا غیر قبل المراد العشر فی هذا القول هو معناه حقيقة یعنی مجموع الاحاد
العشر ثم اخرج الثلثة بجرها الاستثناء و بعد اخرج اسناد الحكم الی الباقي اعنی
فی لیس الكلام الی اسناد واحد الی السبعة فقط هذا هو بخلاف العلامة و اکر التلخیص
منهم و معنی الحجة غیره و فی الی العکس المراد بالعشرة معناه المجازی اعنی السبعة و عرف
الاستثناء و غیره الذی علی خلاف کل علی الجزء و علی جم غیره صاحب المغنی فی

بدایة فی الفقهیات
من القاسم و الفقهیات
كان فی الفقهیات
الائمة الائمة
من جازیات لکما الی غیره
فقیهات اعظم جملة
الایات باجریل القطا
الاسان فی با من شی
جوده و ما بالافق و اعنی
در الی و فقا و طما و الحما
و الحما و فقا و طما و الحما
و فقا و طما و الحما و فقا

وذاك
 وما شأنا وذاهبا
 وبناشأ وفي كل حال
 لست لك إن فعلت علي محمد
 والحمد إن فعلت بك
 وكذا ونذكرك بأجلك شتم
 لئلا تحب الشكر وتعد
 فيها وبعد هاجما
 سبقي

سبعة لسان مفرد هو سبعة ومركب عشرون الألف فاستدلنا بالاضطرار القول الأول
 على بطلان الثاني بوجهين الأول أنه لو أريد منها السبعة للزم أن يرد من أشرب ثبات
 الانضغتها وهو باطل لا يستلزم كون الاستثناء مستغنيا والتسلسل هما باطلان كما
 مر أننا قطعنا عنهما أن الضمير في مثال المرفود الانضغتها يرجع إلى الجارية بكاملها وهو
 اللفظ الأول أن نقول على سبيل الاستحالة واستدلوا على ابطال القول الثالث بوجهين
 الأول أن مجموع المركب بعينه كون عشرون الألف فاسم له خارج عن قانون اللفظ لأن قانون
 لفظ العربية إذا كان الاسم مركبا من ثلثة الفاظ لا بد أن يكون الجزء الأول منه مفعول
 بحسب العوامل كما في ثباته فاعلم على الغرض الاصطلاحية كما أو يكون مضافا كما في المبالغة
 ومثالنا المذكور عشرون الألف كان معبرا غير مضاف فافهم مرة بحسب المعنى في غير
 موجود في لغتهم الثالث لو كان جملة قولهم أشرب الجارية الانضغتها مجموعها إنما السبعة
 كان عن الضمير الانضغتها يرجع إلى الجارية لزم أن يعود الضمير إلى جوالهم وهو بطلان
 في غير هذا الموضع فبطل الثالث والرابع فغلب الأول وأخرج صاحب القول الثاني
 بوجهين الأول لزم الكذب على قوله نعم فلبس بهم الفتنة الاحتمال عما لا يثبت في
 القرينة والكذب باطلا لو كان المراد العشرة بكاملها وذلك شافعا لا على ما زعم كوك
 الفضاها ما مرده في يلزم إثبات لبس المحبين بغيرهم كذب نعم مع إضاد في قطعنا
 الاستثناء حيث أنه فربما بأن له المراد من اللفظ بغيره إخراج المحبين وهو باطل
 أن المفهوم من قال لعلى عشرة الألف فلا مناص عن إزادة أحد المعنيين المعرفا وسبغ
 باطلا قطعا لعلمنا بانه فرب السبعة وهو المطلوب الثالث بطلان أولي بطلان الأول
 بدليل الثاني وبطلان الثاني بدليل الأول فغلب الثالث يعني كون العشرة السبعة مضافا

مجلس مفتی کل پاکستان

وای نسیب

خاتمة الكتاب

فان سلكنا

عَنْ

وَصَلَّى

والتفاهة

الحمد لله رب العالمين

مجلس

طهارة النفس

كما ضرورة التوقيف القيد والاستثناء أو نحو هؤلاء قضاة هذا الكلام الجواز لا
والبر صرح في مقدمته الرابعة بعد ما مضى البحث بين المشهور والمستأنى والمنع في اعترافنا
واستثناء أقل من النصف صحيح اتفاقا واختلاف في جواز استثناء الأكثر والمساوي وقبل
كونه اقل وميل الجواز للمساوي والأكثر من جواز الأكثر وبإيهما جازى المساوي بطريق
مصرح المفسرون بأن المراد من العباد بنو الأدم النكاح اجماع الثالث حديث القديس علي بن
الامير الطبري فابلهما في الظهور والمنع مذهب صحيح فصل الاستثناء من النفي اثبات نفي الالباب
النفي خلاف التحفة في الوضوح ونحن هو خلاف النفي في كتابنا واهل اللغة والبيان الثالث
صحة كماله التوحيد لا اله الا الله وما اسندك به يقولون لا صلوة الا بطريق ولا نكاح الا
بوضوح النفي الالباب وبما كان في لزوم ثبوت الصلوة بحجة الظهور وحصول النكاح بحجة
الولوع انهما منوقوف على امور شرعية الجواز الجرح استثناء الظهور على الصلوة والى لغة
لا يفي قد لا يجد الجانبين اما في جانب المستثنى بغيره لا صلوة صحيح الا صلوة البشارة
ط المستثنى بغيره لا صلوة صحيح بوجوه الوجوه الا باقره اظهر في وجوب من اسندك
بقوله وما كان لو من ان يقال مؤنا الا خطا بانه استثناء منقطع المراد اخبارا حال ما
ان لا يعقل ذلك فصل الانفاضة الاستثناء بغيره لا صلوة من قوله لعل عشرة الالباب
هو معناه المحقق في عشرة ثم اخرجت الثلاثة بحرف الاستثناء ثم اسندك الى سبعة البان
فلا يكون الاستثناء واحدا في النفاضة وهو مخار العارضة واكثر المتأخرين وقبل المراد في
دخول الاستثناء في الجواز والمقتضى ان يكره على ان يجمع عشرة الالباب ثم لم يجمع
لفظا بغيره قبل فبين اوسط الاول والوسطا والآخر مؤلف لان اصل الاشياء
الحقيقة في كل انظر والبيان في التحفة والاستثناء قوله حصول النفاضة

[illegible]

[illegible]

اوضاع والتركيب فلا يقال للجمادى من غير الجواز ان الاستثناء مع لم يستعمل في ورده
 وقول القاضى باطل لعدم جواز الاستعمال لكنا في الفصل حقيقة لامل النادر فصل
 واعلم ان الاخطاب عند اختلفوا في استعمال اللفظ العام في هذا التركيب في الياء او حقه
 قبل الثالث وقبل الاول وقبل الفصل حقيقة ان كان غير محصور وقبل حقيقة الحق غير مفيد
 كالشرط والصفة والفاعل الجمادى ان حصر المستقبل ليس مع وفي حقيقة الحق ان شرط واستثناء
 لا غير نحو الصفة والعلم سواء فالافراد والاشياء والزواج في نظري الجمادى لا عبرة بالثاني
 واللفظ المشترك لو كان حقيقة في الباقي فحق القول يكون حقيقة مطلقا باستعمال اللفظ
 حقيقة بالاتفاق فهو باقى كما كان والثاني الشك والاول ومعرفة ان لا يكون معول بالاتفاق
 ان الاتفاق في الثاني ليس طبعي وعن الثاني ما نادرى بخلافه البارد راجح اتفاقا الفصل
 ان العموم حقيقة في كونه لفظا لان على غير محصور عدد واجبة مع كونه ذلك معناه
 معناه تناوله لجميع الاقوال الحق في الجواب ان تناوله لجميع الافراد بالوضع وان الوضع
 انفس قال بان حقيقة ان حق غير مستعمل في اللفظ العام المخصص لمستعمل ليس مفيد
 ذا لما بقى غير بعيد ويخصه من المستعمل بعيد البعض حقيقة وفيرة ان عدم افادته
 للبعض بخصوصه بحسب اوضاع موضوعه في وقوعه في الاشياء وان اراد ان لا بعيد البعض بخلافه فلا
 فهو تم وضع انضمامه لا شك في افادته ونحن قد استبطنا المسئلة رسالتنا السميح
 الاصول فصل العام المخصص لكل ليس بخبر من خبره خلاف عدنا لا اجماله ولا جهاه في الجمع
 قوله احسن كرمية الانعام الاما يطلع عليكم والفاعل البواياكم البعض واقلوا
 المتأخرين لا بعضهم وفيها اما تخصيصه بعين خبره الباقي فحواكم العلماء الا ان ذلك
 خبر اقول ومنهم من قال بعدم صحة مطلقا ومنهم من خفف في احوال المخصص قبل الاخر

التَّحْقِيقُ الْأَرْضِيَّ

أَنْتَ أَهْلُ غَيْبَاتِ الْمُسْتَعِينِينَ
وَأَنْتَ أَهْلُ الْمَلِكِ

وَأَنذَرْتُكُمْ لَئِذَا مَلَآَتْ الصُّلُوحُ أَعْيُنَكُمْ عَلَى الْكَلْبِ بِمَا أَفْرَقْتُمْ

المصطفى وآله

وَأَمَّا الْخُفَىٰ فَكَانَتْ لَنَا شُكْرًا بِرَحْمَةِ اللَّهِ وَرَأْفَةً لِّلْعَالَمِينَ

عيسى بن امان ومنهم من قال بمحمد في اقل الجمع من الاثنى اذ الشك فيهم من تخصيصه
بما يجزه فيا لو كان العام منبأ عن الباقي قبل التخصيص بالظن الذي في ذلك المقصود
كالمشركين الى المحرقي فن قال اقلوا المشركين منبأ قبل المحرقي قبل التخصيص في اقل مثل
الشارف بانه لا ينصرف الى الذين منه بعض من الشارف وبع ديار مع باي انشاء كذا
والحرز ونحوه المفرد في محله ومنهم من قال ان كان العام قبل التخصيص خرج الى الباقي
كالمشركين قبل الخراج الذي لان الذي غيره داخل فيه وانما افيد الصلوة فانه خارج الخرج
الحاضر ففهم لنا في العرف في اعادة الباقي من غير حاجة الى فهم ذلك الى انصبغ به
اخرى عليه والمراد التخصيص بنبي عليه من قوله العلاء عبد الشارف الاكوار غير بعد
قول المولى يا اكرم من دخل مجلسي فقال انكم عمر الثاني جمل التخصيص معوججته
في الثالث ولو لم يكن بمحمد في الباقي كان كلام الحكم لغوا لوجود الطول بالاطالة ونفا
العرض الرابع احتجاج السلف به في ذلك وقوله لا يلزم الدرداء والحكم في قال انجزة
في الباقي كما شئت للباقي موقفا على العامة لا للمران وقت فانه له دار ولا كان حكما
بعض ترجيح بالمرحاجا بانه ليس دور موقوف عليه كدور مصرح بل دور مقرر مثل
علام على احسن بن علي نحوه كافي تضاعف اتيج المنكر لوجهين الاول اذ ادع العموم
التخصيص ممنوع واذا دعه احدى الجازات حكيم فخر لا فخر ان العام التخصيص
ليس بمجزة الجواب لا منبهة الى العام مرج ومدا لجهة الالتفات على الظنون فلا يجزى
المسار دون دليل المحقق اتفاقك نصيب الى منبهة دليل وعادة الجازات في الحال فان رفع
الاجمال لا ينفى لطفا وتوفيق الجازات موجود وانما الدليل يدل برنين الباعين عليه
جهدا في العام خرج بالتخصيص عن كونه ظاهرة الاصل في ما لا يكون ظاهرا على اقل

[illegible]

وَقُلْ إِنَّ إِلَهُنَّ لَوَاحِدٌ
مُسْتَعْتَبٌ

محمد بن عبد الله بن محمد

المستغفر

بسم الله الرحمن الرحيم
وكتبه علي بن الحسين

الحسين بن النعمان

وَأَمَّا كَلَامُ الْفَرَسِ

صلواته

۱۰۰

وعدم السبل إلى محصل الأحكام الواقعية بعون العلم واليقين فإن لما يحصل العلم في بعض أزم العقوبة العمل بالقرنومات أيضاً فاستفاد الوضوح في محصل العلم أن قلنا بما يمكن بعد تتبع جميع الأدلة فهو مستغنى عن الأدلة غالباً ما موت المحقق مع انقضاء عمره ورجح شديد وهما متفقان في الدين بالإجماع والاباء ليس الذين من خرج والاختلاف بينهما وبين الله وأما من اشتراط القطع به كاستدلال القاضي والقطعي بعدم المحقق المعاصر قال بأن المسئلة كانت العاخر كتحديث الحديث في وسطه ولو على محقق معاصر وإذا لو كان أحدهما الوجه الآخر أن كانت مما يجب فيها التخييل حاصل هذا المسئلة أن العلم بالحق مشروط بعدم إمكان محصيل العلم واليقين في القطع وهو ممكن لأن المسئلة عام البلوى وكان مما يبطل عمومها العادة والعرف بقضاءها بالباحثين عليها ويتفقهم على نفي وجوده أو عدمه وبالنسبة الضعيفة فالجهد بعد البحث بمحصل القطع لهذا الباب فانه ذكر البحث في خط الحديث في التاخير ومع عدم وجدانهم للبحث في ابن القطع المدعوى في الباب عدم الوجدان لأنه لا يدل على عدم الوجود المدفوع فكيف ما تفرقة في محصل إذا تعقب المحقق عن جملة كانت وغيرها ما غطاه بالور أو غيرها الاستثناء ولا خلاف في أن الاختصاص من العوالم مخصوصة بجزءها التام لا في غيرها الشيخ والثانية للجمع المحقق لله والباءة الأخيرة وعلم الهدى بالاشارة بينهما في الفرضية والعلم بالوقف بالجملة ما حقيقته والبالحاجة واستدلال الشافعية بحسين الأول بالقبول أن الشراذم تعقب الجملة بعد ذلك الجمع فقلة الاستثناء والجامع بينهما كانها محض فصل بنفسه غير مستقل بنفسه بخلاف ما ذكره وذكرنا فاضل في ذكرهم وبأن الاستثناء بحسب الله ما تعقب جملة بعد ذلك الجمع اتفاقاً قال لا اعتراض ولا خلاف

استغفر الله
القبيح
على نفسي ورواسيكم
آسأت قلبك
وهذا يدعي
وهذا يدعي
آما آيين بديك فخذ
من فضله
القبيح
المفوض
أخبرني
استغفر الله
المفوض
من فضله

من نصيبه الصالحين من
النبي لا يؤمن قول الله
القول كما في قوله
أخبرني وأخبرني
أما لو كان
المطويع في قول
من الله

المطوية في فوئق خفيف

الفوقنفا المبرم
 اخبرني والاحي زيد علي
 المتوالي المبرم
 المتوالي المبرم
 المتوالي المبرم

من فضلكم انتم
التي لا ترون
المنقوشة في
الخراب والدمار
انتم الذين
انتم الذين
المنقوشة في
الخراب والدمار

[illegible]

من فضلكم انصروا من اجل
الغنى لا ادرى قول الحق
العقولنا المبراهة قول رب
اغفر ولا تحي فينا على الدوام
استنوا بالاسرار والحق
المطوية فقول الحق
ما انتادركم

[illegible]

منه على الخليل

منه على الخليل

منه على الخليل

منه على الخليل

منه على الخليل

منه على الخليل

منه على الخليل

منه على الخليل

وصورة استدلاله هكذا اذا قال الآخر يخفض اضربه عن احوالكم صدقاتي الا اعد
حسن ان يقال مخاطب لبراد الاستفهام الواحد من المجملين اثنان جملة الاجرة وهو
الاستدلال الثاني انا نجد المختص بالاستثناء ونحوه في القرآن فان عابدا الى الاجرة
وتارة غالب الجمع والاصل في الاستعمال حقيقة مثلاً الاول قوله ان الله يسلبكم
بهم من شرب منه فليس حق ومن لم يطعمه فاقم رقبته امر اخر غرضه سلب الثانية
او تلك جزاؤهم ان عليهم لعنة الله والملائكة والناس اجمعين ثلثين فيها لا يفتقر
عنهم العذاب لانه ينصرفون الى الذين نابوا فكان مستعلا فها لاصل الاستدلال
المحتملة فكان مشترك بينهما فلا يجوز القطع على احدتها الا بقرينة ظاهرة تبين
احدهما ودلالة منفصلة وبجواب عن الاول انه لم يوضع حسنة استفهام عن علة ثم
الحقيقة فاخصاص حسنة الاستفهام بالاستدراك ثم بالاعتراض حسنة هو الاختلاف
كان بواسطة الاستدراك او لسكونه موضوع بوضع العام ويحذف ذلك مما يحسن الارتفاع
وعن الثاني عود الاستثناء الى الجمع بقرينة الا الذين نابوا واستثناء كونه حقيقة
ولا يلزم منه اشتراك على ان يكون اللفظ موضوعا بوضع عام يتحقق كل واحد من
حقيقة كافي اللفظ الموضوع بالوضع العام غير ان يكون هناك واضع مع ذلك
هو مقتضى اشتراك فصار في الاستدراك اثبات نفى وبالعكس مخالفة اجتهاد
وابتاعه من ان الاستثناء من الاثبات لا يكون من الاثبات نقبا للمشتق من العكس
الواسطة بين الحكمين والمشتق مستوفى عن بقية وابانه بعدم الحكم في المشتق
لان الحكم فيه مخالف للحكم الثابت المستوفى في العلة ولا اكثر الاصوليين على خلافه
من الاستثناء من النفي اثبات وبالعكس مثلاً اذ قال علي عشرة اثبات عشرة لا لانه نفى

في السعد والفرح في الدنيا والآخرة
ان كثرة الذنوب ككثرة الحسنات
انبايها الى ان لا تسبقها
على كفاية نعمتها على العباد
نبيها الى العباد
لاد الجاهل فانما يعطى السائل
عبد من عبدي الذي اذن له
انما هو ان لا يملكه
ملك الله على كل شيء فانما انشأ
من القوت فانك هذا كلام من
واسل من كونه وسنانه بما فيه
منه نعمته من كونه فليس له
جود الا قال بوجاهته
لذلك انك ومعاكس الحليم

من اثبات مسامحة مني عليه بعد الزوم ولكن عدم الزوم فيه اصيل علم الزوم ان
اللفظ على الحكم بالثبوت الاستثناء من التوقيف فيما يدل على ثبوت الحكم لا على نفيه
القول عن اهل المصنف ان الله استثناء من الاثبات فيجوز بالعكس وهو المعبر عن اثبات
مدلولات الاطلاق ولنا على ذلك اربعة ابدان اولها ان التوحيد هو لا ولي له الاستثناء
من التقي باقائه لكن قول القائل حيث قال لا اله الا الله ما فيه من التوحيد والثاني اطلاق
والقديم عليه وكذا قولنا وما اتخذ الا رسول ولا نعبد الا ما لا اله الا الله في كل
هذه العبارة اعني الاستثناء من الاثبات فيجوز ذلك الحكم من في الاثبات مجاز مردود
تكلف بعيد لا يلتزم لئلا يثبت ذلك بعد ما ثبت في التواتر قبله في التواتر وما قبله وما بعده
في جواب عن الثاني بان كل التوحيد ما يدل عليه محاصل الوضع بل هو على وجه التبع
وحصول الايمان واقول قولنا وما ارسلنا من رسول الا بالماز قوم بالثبات في كل ما
اللفظ والاصح عدم القول الثالث انما يخفف بقول رسول الله لا صلوة الا بطهروا ولا تكلموا
الا بقرآن ولا صلوة الا بالصلاة في الحديث ويخفف ذلك قالوا لو كان الاستثناء من التقي ابا
للزوم ثبوت الصلوة بخبر الطهارة وذكره الخالف سائر وهو باطل فان الصلوة شرط
اخرى فاذ التوحيد لم يثبت الصلوة بمجصول الطهارة ولو لم يثبت بمجصول الطهارة
واجب ان يخرج الطهارة المستثنى في مثل ذلك ليس من جنس الصلوة المستثنى من الصلوة بل
لا صلوة الا بطهروا لا بد من عدم المستثنى من الصلوة على الطرف الى الصلوة حاصل الا
صلوة بطهروا الطهارة مستفاد بقوله لا صلوة الا بطهروا لا بد من الوجوه الاربعة انما
يكون

[illegible]

الامام الموفق

اعظم وارث

مجلس

فَقُلْ إِنَّكَ الْمُسْتَعِذُّ

مجلس

فانما عظم

منه

مجلس

بسم الله الرحمن الرحيم

فيكون الظن^{في} لغوا وليج الحجة بغيره وما كان المؤمن أن يفعل الخطأ ولو كان في الغو
أثباتا لكان المنقضي أن بفعله خطأ يكلف بأذن الشارع في قول الخطأ بأن الاستثناء^{في} من
إباحة لا في قوة قول ما كان المؤمن أن يفعله في مساعدا ولو كان الاستثناء من التخي^ل
يجوز فعل المؤمن خطا مع أن جملة الحجة ثابتة فيه بناء على ذلك الرد لهذا المحلل الكفار
لو كان ما ذكرناه خطأ وما وجبنا الكفار واجبة أن يمنع كون الاستثناء مضملا
هو غير طلبة الشارع وثابتا أن لأن بفعله خطأ الرجح وهو ثم من الأذن فان المكروما
ارتفع الحجج والأذن ولا الحدوف فلم يستثن من الحجة الإباحة والتماسا الجارية من العلامة
فوز الله مصحبه ما كان المؤمن أن يفعل مؤثما إلا إذا خطا بان حصل الظن أن تصد الظن
أنه عرض سبل الله فبقط المؤمن أنه منهم ووجوب الكفار الحجة المؤمن لا لا بد من
من الحجاب ما ليس بمعناه الجارية كما ظنهم بأعانة ما ثبت وقادع بغيره لرفع من الحجاب
فقل مؤمن لا خطا فيكون الكلام أخبارا عما فعل المؤمن أن شاء كما عزم فليس من الحجاب
الخامس تقدير جر كان نحو ما كان معصو مؤمن أن يفعل مؤثما إلا إذا الخطأ فكل مؤمن
المصلحة الشرط الصفة والقاعلا استثناء في كثير من الأحكام أما الشرط هو محدود عند
والأصوليين وهو تعليق حصوله معصو من جملة الحجة عند حصوله ضمن الشرط وهو
عزيمه لأنه بفعل شرط عليه كذا إذا جعله عالما أن كان هذا الشأن فهو جواز شرط جازلا
ما لا جد شيء بدونه وعند الأصوليين معدود من المصلحة المصلحة الشرط وهو محدود
بأنما لا يوجد شيء بدونه ولا يلزم من وجوده وجود الشيء وفعل عليه في شيء فوإن
دخلت الذوات ظالم في بعض الدخول بسبب الطلاق بحيث يستلزم وجوده وجوده لا يجوز
كون عدم استلزامه لعدمه غير سببه كمال الشرط لما لا يجد شيء بدونه ثم إن الشرط

ارحمي وامنك من الشياطين
التي تضر في مقادير العلم والدين
جميع الخلق وفيهم الذين كبروا
من كل الامم ومنهم الذين كبروا
في يومهم في الغرور وسعة فائدتهم
بما اوتوا من علمهم على الناس التي

عليه السلام

فهم العبد المذنب

وَالْمَغْفُفَاتُ حُفُفَاتُ

خلقنا الإنسان من طين

والله اعلم

المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم

5

فان تقدم نقل الضمير الى بعض شيئا مما مر جازا في ظاهره وانما في الجواب هو ما قلنا ان جازا في ظاهره
لا يستلزم جازا في الباطن او لا يوجب بعض شيئا مما لا يفي بضميمة فصل وكان السؤال
خاص بالجواب عام نحو مثل عن ما وصف من فاجاب خاتمة ما وطهره والوجه
يشي الامة في قوله او طهره ووجه تمام ما رواه في تمام قوله انما كان شاذ معنى في جازا في
انما اصاب دفع هذا من حيث انما جازا في تمام والمعتبر في اللفظ وعليه عمل العلماء
ولا لالا الاختار والظاهر من كلام الاصحاب كامن الخلق على كتابهم ويتبع آثارهم ظهر
لما اجتمع على ذلك والشيء هو الوجود المقتضي في اللفظ اوضح المعنى وقد دان
لما منع وعدم المطابقة ما من ان المطابقة حاصل والزيادة لغو فصل وتخصيص
بالسنة وجعل في الامر بالاجتماع وبالكاتب الكريم من غير خلاف بين علماءنا ووجه التخصيص
الكاتب بالكاتب والاجتماع بالخير للمؤثر واختلفوا في جواز التخصيص من حيث الواحد على
اقوال قبل نعم وفي الاثر التما الفصل ان حسن قبل دليل قطعي في ابهام التفصيل
حسن قبل دليل قطعي في ابهام التفصيل ان حسن قبل دليل قطعي في ابهام التفصيل
ظنا وخامسها التوقف عن دعوى الحق في الحق هو الجواز وعليه التخصيص من ان تمام
والخاص بل ان العمل بغيره فاعلم انما ان من يخل احد ما لا يوجب الدلالة الا على
لطلان الغرض على جواز هذا خلاصه من الحق عليه ويؤيد فهم الغرض وشيوع التخصيص
ويجوز العقلاء واسند ذلك المذكور في الدلالة من غير احتياج الى ان الكتاب يظن
الواحد قطعي في التخصيص لاجتماع الفاعل الجواب وان كان الكتاب قطعي في الصلة ولكنه قطعي
الدلالة وانما انما من ذلك فكل قوة فيهما فكل قوة فيهما فكل قوة فيهما فكل قوة فيهما

[illegible]

في هذا النوع من المطلق والعلم بان المطلق هو المقتضى لا بشرط في العلم العام
بشرط الكثرة والحاصل اصل المطلق وبمع العزم والكمال بمكانه فيقيد
خلق الله ما هو المقتضى في العلم بالذات الذي يستغنى عن مفهوم قوله اذا كان
كوله مقتضى في العلم في الشرط في العلم بان المقتضى هو ما في العلم بالذات
واحد او كانه متبني على الجماع وهو لا ينافي مع كونه المقتضى في العلم بالذات
وفي الظاهر ان العلم بان المقتضى في العلم بالذات هو المقتضى في العلم بالذات
انما كان ان العلم بان المقتضى في العلم بالذات هو المقتضى في العلم بالذات
بالمقتضى في العلم بالذات هو المقتضى في العلم بالذات هو المقتضى في العلم بالذات
من طرح احدهما بمقتضى العلم بالذات هو المقتضى في العلم بالذات هو المقتضى في العلم بالذات
سواء كان اذن العلم بالذات هو المقتضى في العلم بالذات هو المقتضى في العلم بالذات
بالآخر اللهم الا ان يكون العلم بالذات هو المقتضى في العلم بالذات هو المقتضى في العلم بالذات
بقية ثم قال لا نفق قد كافر وان شجرة له لا عنق انما التعليل فنهنا بالذات هو المقتضى في العلم بالذات
وان كان العنق والمثلث فنهنا بالذات هو المقتضى في العلم بالذات هو المقتضى في العلم بالذات
هو السبب للعلم بالذات فنهنا بالذات هو المقتضى في العلم بالذات هو المقتضى في العلم بالذات
بما لا ينافي مع العلم بالذات هو المقتضى في العلم بالذات هو المقتضى في العلم بالذات
والفقد يرجع الى النوع المقتضى في العلم بالذات هو المقتضى في العلم بالذات هو المقتضى في العلم بالذات
للعلم المقتضى في العلم بالذات هو المقتضى في العلم بالذات هو المقتضى في العلم بالذات
مع حكم اتحاد سبب الحكمين كقولك لا نفق كذا باننا وسعد لا نفق كذا باننا
اعان مطلقا كذا باننا وفوقنا العلم بالذات هو المقتضى في العلم بالذات هو المقتضى في العلم بالذات

المحمدية الثانية
 الزجل نادا احل
 فاضح على من غير
 الفصل الثاني في بيان
 المحمدية الثانية

بعض من المتكلم الكف والعصا والتساعدا والذراع والكف والاصابع من المحضر
 البصر والاهام والوسطى والشهاده والانامل عرضت يد الماء الى الاصابع الى الزد
 والى الساعدا الى المرافق محل لوجود الزد دين ذلك واد بعضهم مضاعفا لها
 محل في القطع ايضا لاطرافه على الامانة والبرج العلامة ومخوفاتها في شائع مجود مما
 عيار احصا ينادي والفري والحاجه منهم انه الاجمال فيها وهو لا يحسن ان البصير في
 العضون المتكلم الانامل والاطراف الكل الى بعض مجاد والفري علامة الكل مجرة لك
 ضال الامام ع فاطموا اصابعه والسادس السبعين السبعين يدان يملأ القطع ظاهر
 واستعمل من القدم الى الان في الامانة ولا يطلق الجرح الا بطلان فيه وهو علامة المحار فلا
 في حق منها انما اللفظ الواحد من الشرع محل على الباقي المجاز في الشرع والتام ما يتعلق
 بالشرع مثل قوله الطواف بالبيت الفضل الصلوة في اللغة الدعاء والصلوة مشقة بالها
 وقوله الانسان وما فوضها جماعة يحمل ان يكون الماد الانس فما فوضها جميعا لغزو
 يحمل ان ذلك العضلة الجامعة يحصل بها المعنى محل الله مع التبع الاحكام لا يبلغ اللغة
 الموضوعات محل على الشرع ^{التي} افضل المين نفرض المحل في الموضع الدلالة منكشف
 المقصود وهو ان يكون مبنيا بنفسه من غير ما عا احوال في لوج والله سبحانه علم فان افا
 شمول علمه جميع الاشياء بنفسه من غير توقف افتقار في ان الماد من الخارج عن قول
 وفعل على شئ اخر فلا يكون مع ما بع احوال كقوله نعم اعمى الصلوة فان في البيان محل في
 الماد منه وقوله وصله مبين والبيان القول اجماعي فهو عام لمه نعم ان ذهبوا بغيره فبنا
 منفرد فاع لوهاته انما طوبى وقوله نعم وما تلك بنهائه ^{بما} فهو عا لوهاته انما طوبى
 علمنا واهش على اعني ولي فيها ما ربا خوي اذن الرسول فاستلها العشر فبنا على

المحمدية الثانية
 الزجل نادا احل
 فاضح على من غير
 الفصل الثاني في بيان
 المحمدية الثانية
 بعض من المتكلم الكف والعصا والتساعدا والذراع والكف والاصابع من المحضر
 البصر والاهام والوسطى والشهاده والانامل عرضت يد الماء الى الاصابع الى الزد
 والى الساعدا الى المرافق محل لوجود الزد دين ذلك واد بعضهم مضاعفا لها
 محل في القطع ايضا لاطرافه على الامانة والبرج العلامة ومخوفاتها في شائع مجود مما
 عيار احصا ينادي والفري والحاجه منهم انه الاجمال فيها وهو لا يحسن ان البصير في
 العضون المتكلم الانامل والاطراف الكل الى بعض مجاد والفري علامة الكل مجرة لك
 ضال الامام ع فاطموا اصابعه والسادس السبعين السبعين يدان يملأ القطع ظاهر
 واستعمل من القدم الى الان في الامانة ولا يطلق الجرح الا بطلان فيه وهو علامة المحار فلا
 في حق منها انما اللفظ الواحد من الشرع محل على الباقي المجاز في الشرع والتام ما يتعلق
 بالشرع مثل قوله الطواف بالبيت الفضل الصلوة في اللغة الدعاء والصلوة مشقة بالها
 وقوله الانسان وما فوضها جماعة يحمل ان يكون الماد الانس فما فوضها جميعا لغزو
 يحمل ان ذلك العضلة الجامعة يحصل بها المعنى محل الله مع التبع الاحكام لا يبلغ اللغة
 الموضوعات محل على الشرع ^{التي} افضل المين نفرض المحل في الموضع الدلالة منكشف
 المقصود وهو ان يكون مبنيا بنفسه من غير ما عا احوال في لوج والله سبحانه علم فان افا
 شمول علمه جميع الاشياء بنفسه من غير توقف افتقار في ان الماد من الخارج عن قول
 وفعل على شئ اخر فلا يكون مع ما بع احوال كقوله نعم اعمى الصلوة فان في البيان محل في
 الماد منه وقوله وصله مبين والبيان القول اجماعي فهو عام لمه نعم ان ذهبوا بغيره فبنا
 منفرد فاع لوهاته انما طوبى وقوله نعم وما تلك بنهائه ^{بما} فهو عا لوهاته انما طوبى
 علمنا واهش على اعني ولي فيها ما ربا خوي اذن الرسول فاستلها العشر فبنا على

اَوْفَى مَا اسْتَأْذَنَ
 مَعْرِضُ مَا كُنْتُ فَعَلْتُ
 الصَّفَاتُ وَفَعَلْتُ فَعَلْتُ
 التَّوَهُُّ حَارَكْتُ لِيْلِيْلِي
 قَاتِلُهُ لَوْ كُنْتُ لِيْلِيْلِي
 اَنْتَ اللهُ اَوْفَى مَا كُنْتُ
 وَعَلَى رَأْسِ مَا كُنْتُ لِيْلِيْلِي

على اخبرني اسلك بها مشقة وفاروا الامر في فعل المراد ما ابتدوا به فيها وما سلكه
 اوليها ان ترتب بينهما ثار بل المخرج في اثر الوضوء بالعض على ثا وبالصاحب لكثافي في قوله
 فامسحوا برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين بالفعل عيلا بعد بستانك اذ اللفظ واللفظ وعينه
 من المفاصل ^{فعل} تعلم ان المراد بالدليل العقل وهو حكم عقلي يتوصل به الى الحكم الشرعي ثم علم
 ان ما يقع به المكلف ان يكون اضطراريا بعض مضطر الذي امره الله تعالى بالتمسك به
 بدونه كما تفسر في الهوى وتساؤل الماء عند العطش العظيم ويحتمل ان لا يكون كذلك
 الفاكهة واستعمال الطبخ يحتمل والا وهو غير واجب بل هو كالمصلحة لا ينافي ما لا ينافي
 بدونه بعض هذه العقل حسنة او فحمة كصدقة التاجر والكذب الصادق والناك هو المقصود
 هذا وبالعقل ككسب الثمن وهذا معناه فلو لم ان العقل بالشرع مطابعا في كل ما حكمه
 العقل فقد حكم بالشرع وبالعكس وبالحكم بغير ترجيح المروج ورجح بغير حال صغير
 لوجوب وفي الخبر ان الله يحب من حج في الباطن هو العقل وحج في الظاهر هو الرسول فظهر
 قوله نعم بملك من ملك عن غيره ويحيى من حي عن غيره فلا يكف الله نفس الامانة ما لا يكف
 الامانة البنان وناكنا معذبين حتى يتم الحج والاربابان من ادراك العقل الحج تمام رجح الى كلا
 الاول بان يشاء غير الضرورة كالمصطفى في كل الفاكهة ويحتمل ان العقل يدرك ما بهما
 الاصل الامانة اذ قد علم اليك الاكثر فالمراد العقلية ما ذكره هو على طرفة خباب المحزن لان
 بعض الاشياء التي لا يدرك العقل الكلام فيه والاشعار بقولهم يعلم اذ لا على سبل
 السبل الكلى والاصل البرهان من ادراك العقل ورجا قبل ما لا ينفق فلهما ما كثر حيث يلقى
 مضطرا مرجعها الى رتبة الدلائل والمقاعد والاشياء التي كملت اولها في
 الوجوه الخاضع للمطلب الى اي لم يكن كذا وقاعدة كلية بان دليل العلم هو علم الدليل فاعلم

ولا

فاعلم انك قد اخطأت في قولك ان
 قولك انك قد اخطأت في قولك ان
 قولك انك قد اخطأت في قولك ان
 قولك انك قد اخطأت في قولك ان
 قولك انك قد اخطأت في قولك ان
 قولك انك قد اخطأت في قولك ان
 قولك انك قد اخطأت في قولك ان
 قولك انك قد اخطأت في قولك ان

ولا تضار في قوله بعد الضرر بالخارج عن الجبر ان مثل الفضا من مقاصد الحق عزه العاصم عنهما
 فصل الاجماع في اللغة العربية من قولهم فاجمعوا اكمرو وقولهم لاصنام لمن يجمع الصنام من
 والاجماع عندهم هي العامة اتفاق المجتهدين من هذه الامة على امرين في بعض الاعصار
 تحديد في اصطلاحنا يختلف يقال الاتفاق وتحديد اصطلاحنا يختلف في معنى الجبر
 في هذه الامة في عصرنا امروا وبعضهم يقيد الامر بالشريعة بعضهم بالدين الاجمالي قولهم
 اتفاق جماعة بكيف اتفاقهم عن رضى المعصوم وهو جهة عند الكثرة عن دخوله بالادلة العقلية
 الفاطمية لان امام من جملهم او زمان التكليف لا يتجاوز الامام المعصوم حافظا للشيعة القائلين
 فاصل مذهبا في علي الثالث الاول اتفاق علماء هذه الامة بخوله فحق طهرون التام
 العهد لان كان العلم رايه باجماعهم كما قطع بالقرآن بحكمه وروى الاخبار وهو كل دليل القائلين
 ما يكف بسا اتفاقهم على رايه وعند العامة الاجماع على القطع بخصه المخالف للاجماع
 غير مائة ومخ فاطمون خرج اجماع غيرنا كما قلنا في نحوه ولا دورن قال هو بيان اجماع
 لان العامة فاضلة بان هؤلاء العلماء الغيور لم يجدوا الاتفاق قطعا على خمسة خالف
 الاجماع علما فطوا بخصه ولا يشر من هاتين الشرائع وكذلك جعلنا امة وسطا لتكون شهدا على
 الناس لان الواسط بينه بين الامم الجبر على الخطا لان اتفاق قوله لا يجمع الحق على خطأ فصل اذ قد
 مفعول يقول وشاع ذلك لثبوت بين الفقهاء والعلماء بكونه نصا في ذلك بل كان بعد ذلك
 والظاهر فليس بغير اجماع عندنا من الشافعي لثبوت التوقف فيصوب بان كل جبره معتبر
 لبقطه واخوف لقننا بالاحكام والادار فالمسئلة منبذ ان غير مطلق بل جبره ليس اجماع فذلك البر
 بغير فصل اذ اختلف علماء عصرنا على القولين استقر خلافهم من غير اعتبار من فاحد قول الثالث
 عندنا غير من غرض المكي عندنا علم باطل المخالف للمعصوم فطعا والحق عندنا الدال والعاقل وشيخ

فاعلم انك قد اخطأت في قولك ان
 قولك انك قد اخطأت في قولك ان
 قولك انك قد اخطأت في قولك ان
 قولك انك قد اخطأت في قولك ان
 قولك انك قد اخطأت في قولك ان
 قولك انك قد اخطأت في قولك ان
 قولك انك قد اخطأت في قولك ان
 قولك انك قد اخطأت في قولك ان

الى قوله تعالى هذه الايات
 التي هي ايات الله والى قوله
 لا اله الا الله وحده لا شريك له
 له الملك وله الحمد وهو على كل شيء
 قدير

الى قوله تعالى هذه الايات
 التي هي ايات الله والى قوله
 لا اله الا الله وحده لا شريك له
 له الملك وله الحمد وهو على كل شيء
 قدير

الى قوله تعالى هذه الايات
 التي هي ايات الله والى قوله
 لا اله الا الله وحده لا شريك له
 له الملك وله الحمد وهو على كل شيء
 قدير

لا اله الا الله

لا تغفلوا عن الثانية بلها يعني لا بد من ذلك على شريعتهم الكفار فاسألوا الوكيل على أنفسهم مبدلاً
 قوله نعم ولكن الله على من يشاء الذليل على العبد يشاءه رسول من رضى اهل حصن غرهم ومعلوم
 ولا نسلم انه معارض بما رواه ابنه قال لا اكلمك الا كالمذنب عند الحجة من اجل انك
 انتم من طريقتهم لا ولو تبه وعنى الاجتماع تدفعه لكفار من الصحابة كان عباس شيخكم ابو بكر وعمر
 واثاركم واثاركم افضل الراى من مذهبه ابو حنيفة لعنه الله وظهر بطلان من قوله حيث قال بالابحانه
 ما نقول نحن شخص من عبد الله ووجهه وجه لنفسه ووجه لك المولى نفسه ما فر واستجيد
 لزوجه او لدا او لغيرهما فاما حكمه بابل انما وارثها ما مورثه بطل الراى فصل
 الا يستأجره هو الا يستأجره طبعاً ولعنه الله ووجهه لك من غير ذلك لانه الشرع وهو باطل الله
 الدليل انهم اظهروا المفسد اجماع اصحابنا الامام عليه السلام يقول نعم عسى ان نكره واشياء وهو
 وعسى ان نحب واشياء وهو شر لكم واحتموا عليه بقوله نعم فلهيكون ما الحسنه وانتم انتم انتم
 واجبت بان المراد الاظهر له عند الغرض ما كان ارجح بديلاً له يحكمه واسئله انهم يقول
 ما له مستحق حسناهم وعند الله من حسن من تدفعوا خضعه حيث قال ابنه بل قال اكلمك
 وغيره وجوب الاخر بانه ما اجمع لمسلم بل حسن افضل للشيخ اللغة الا لا رد في الاصطلاح من
 حكم الشرع بدليل شرع ما خرج بفعل الحكم الشرع كما الاصل فانه ثابت بحكم الفعل خرج مثله
 لا يكون انما خرج بدليل الشرع هو واحتوا وانما هو ونحوها وبقيدها خارج الاستثناء
 والشرط والغاية ومن مثله بقوله مثل عند كل ذوال الى اخره وفيه رفع الحكم بدليل شرع
 لكن ليس بما خرج وانما خرج به حكم واحد لا ذواله مثلاً وقوعه لاجل ما خالفه بعض طوائف
 اليهود ومنهم من يقول انهم اظهروا ما اظهروا كلام الله عليه السلام الله الرحمن الرحيم فلما انما الكفار
 لا اعبد ما اعبد من لا انهم عابدين ما اعبدوا لانهم عابدين ما اعبدوا لكم دينكم ودين

وَاللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ۚ لَهُ أَسْمَاءُ الْغَيْبِ لَا يَمْلِكُ الْبَاطِلُ شَيْئًا عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ۚ

فولتم فأنزلوهم حيث يحبهم وأبى القيد سيقول السفهاء من الناس لعلهم يحرقونهم حتى يلقى لهم
النار كانوا عليها نحن يقولون نعم قول وجعلنا سطر السجد الحرام الخ والذي يقولون منكم القول
مناعا إلى القول غير إخراج نحن يقولون والذي يقولون منكم إلى قوله أربعة أشهر وعشر إخراج الحرام
فإنهم الثالثة الصدقات التي أتوا بها الذين آمنوا إذا جاءهم الرسول فخذوها وخشعوا لعلهم
يبدؤكم بالصدقة ويخوهم وأبى اثبات أن هي تكون منكم عشرين من صابرين فقبلوا ما بين
نحن يقولون ثم لأن خفف الله عنكم وأوحياتنا إلى واحد اثنين يجوز ذلك أسئلة لا يعلم
يقوله ثم وأنه لكنا غير بز لا يأنه الباطل من بين يدي ولا من خلفه ونحن غيرنا بحول الله تعالى
وبيننا ما أحبطوا الباطل لوصح الفصح لفتح موسى هذا الشرع مؤيد ما دام الله مؤيد
والأرض بأفيا وتمسكوا بالسبيل أقول نحن لا نعتقد نبوه من قال عشرين أنزلوا عنه
لعمري أنا ما لو فضل فبحر الفصح قبل حضوره فله الرضا وشيخ أبو جعفر طوسي العلامة
المعزلة والمفيد الحاجب أكثر الأشاعرة بعد ما عرفنا أنه لا خلاف في جواز الحكم بعد
ورث الحكم ثم بعد الفعل وقبله إنما هو الخلاف في جواز الحكم قبل بلوغه وثمة سواء
قبل الوقت وبعد الحاجة والبطش وأكثر الأشاعرة على الجواز وأما سيد المرتضى والشيخ
أبو جعفر الطوسي العلامة والمعزلة ويعمل الأشاعرة في الأول لزوم البتة والقاباط
المقد مثله البتة الظاهر بعد الحقاء بناء عليه يكون شخص واحد مؤدباً ومعتاداً
على أن يكون مأموراً بالفائدة لا يعلم غير الأمر مفعلاً بحول الله وإشياء وبيننا عند الكفا
ولا خلاف في جواز نسخ الكليات والكتابات إلا أن عند العلماء خلاف عن أبي مسلم أصمها وهو نوع
بإدماج لا فاق لا استحسان العلماء أن للفرد نسخاً ومنسوح كالفتح أعندنا المحول بأربعة
شهر وعشرون المحل نحوها والثانية نسخ السنة المتوازية بينهما وأما قوله كافي فقول رسول الله

[illegible]

في شأن البشر ونسخ الكتاب بالسنه المتواتره فخلات الشمس يحول اخل فالتأخري والمحيي قوله نعم
لنبيي للناس لنسخ بيان قوله نعم مانسخ من اياه ونفسه امانات يحجب عنها المراد بالخير
خير الاحكام لكلف من حكم المنسوخ لانه اصله لا وانه اكثر ثوابا ومثابا لان الحذف كان خيرا
من كلام الله ثم الحذف ان فسر له واضمح لا منسح غير والثالي باطل والمقدم مثل وانها
قطعان ينعا صاد لا يجوز العمل بها ولا انها لها ولا على المقدم فثبتت لنا وفيه قوله نعم
لنبيي للناس لنسخ بيان والتاخير اسندك بقوله نعم مانسخ من اياه ونفسه امانات يحجب عنها
او مثلهما وسنذكر غير من القرآن اقول نعم منسوخ من حيث هو نسخ فصل في الاجتهاد والتأخير
وهو على ما ذكره في اللغة الاستفراغ الوسخ امر سائر من الكلفة والشفق وفي اصطلاح الفقهاء
وعرف الفقهاء اختلف في تعريفه فيما عرفت بخلاف الجها فالأتمه ملكه بقوله بآل السنط
الحكم الشرعي الفرع من الأصول فعلا وقوة فربما الملكة وهي الكيفية الاسخ فيسند على
اسخ ايج حكم الشرع واللام فيه المحسن فيدخل النسخ في بقيد الشرع يخرج حكم العقلي بقيد
الفرع يخرج لاصل الذي لا يترك والاعتقاد ان بقيد من الأصول خرج مثل وجوب الصلوة
ويحويها من الواجبات من الذم فيكون فانه ليس باختيار والمراد من الأصول هي ادلة الاربع
الكتاب السنه والعقل والاجماع ويقيد ثوبه فربما يدخل من له ملكه وان لم يسلط بالعقل
وله ثوبه حيث يحجب من العلامة في التمسك الاستفراغ الوسخ طلب الظن التمسك من الاحكام الشرعية
بما يتبقى الزوم عنه اليقضي عن الحاجة لاستفراغ الفقيه الوسخ التحصيل الظن الحكم الشرعي
وبما ينظر الفصل اما تحصيل ما يتوقف عليه اجتهادها من ايام العرب من نحو الحيز والمنظور
والبيت والكلام والأصول النسخ في حديث الرجال والظن على علم الاجماع على خلافها وان
لبس الفقهاء والفرع الى الأصل والعمد والاجتهاد الفاسق بخلاف من خصص التقليد بفصل

في مشاريع الحكم ونسخ الكتاب بالسنة المتوازية خلال السنة يجوز خلافا لما وافق ويجوز قوله نعم
 لتبين للمناسخ نسخ بيان قوله نعم ما ننسخ من آية أو ننسها ما ننسخ منها أو ننسها أو ننسها أو ننسها
 غير ذلك خبرها لكافة من حكم المنسوخ لانه اصلها لا يورثها الاكثر ثباتا بالان الحذف كان خبرا
 من كلام الله نعم والخبر ان مفسر له واضع وغيره والثاني باطل والمقدم مثله وانها
 قطعان ينقضها صاد لا يجوز العمل بها ولا افعالها ولا على التقديم فنعين لما ذكره وانهم قوله نعم
 لتبين للناس نسخ خبر من القرآن اقول نعم من حيث هو نسخ فصل في الاجتهاد والتقليد
 او مشاهير السلف والشافعية اسندوا بطول نعم ما ننسخ من آية أو ننسها ما ننسخ منها
 وهو على ما ذكره في اللغة الاستفراغ الواسع امر مشهور في الكافة والشفعة وفي اصطلاح
 وغيره في الفقه اذ خلفه بغيره فيها ما عرف بخلافها قال انه ملكة قبله باعلى السنباط
 الحكم الشرعي الفرعي من الأصول وقوة فرعية بالملكية وهو الكيفية الراسخة فيك على
 استخراج حكم الشرع واللام فيه الجحد في بطل النسخ في بقيد الشرع يخرج حكم العقل وبقيد
 الفرعي خرج الاصل الذي لا يترك والاعتماد اذ بقيد من الأصول خرج مثل وجوب الصلوة
 ونحوها من الوجبات من الدين غير ذلك فانه ليس اجتهاد والمراد من الأصول هي ادلة الاربع
 الكتاب السنة والعقل والاجماع وبقيد قوة فرعية يدخل من ملكة وان لم يسلبط بالعقل
 وبقوة حيث يجب من العلامة في التما الاستفراغ الواسع طلب النص لشي من احكام الشرع
 بحيث يفي الزوم عنه التيقن من الحاجة الاستفراغ العقلي الواسع التحصيل الفقه الحكم الشرعي
 وفيه النظر الفصل اما تحصيله بتوقع عليه الاجتهاد منها من علوم العربية من نحو الصرف والمنطق
 والبيان والكلام والاصول الدقيقة الحديث الرجال والفقن على هذا الاجماع على خلافها وان
 بلها الفقه ما رواه الفرج الى الامس والعهدة والاجتهاد القاسي بخلافه من حضيل التقليد فصل

في التعليل والشرح على ما وجد
 لا يخرج عن أصله لا يرضى
 جعلناه هذا الكتاب
 في التعليل والشرح على ما وجد
 لا يخرج عن أصله لا يرضى
 جعلناه هذا الكتاب

اعلم ان المصنف الاول واحد الخالف بخطه وظالفه لاحظت تدفع الخراج السليم على الخط
 من اهل النار فضل المصنف الحكم الشرعي والحد لو كان له طاع من فعل الجماع والادراك
 الشاغل الاجتهاد في المصنف عند احباب الاما من المصنف المحظوظ بعونه وغيره وادعى في شرح
 الاجماع فصل في الترجيح في اللغة ما هو راجع عند المصنف وفي اصطلاح الفوم مختلف حده
 المصنف هو تقديم ماره على الاخر في العمل وها هو اما في المثل في المسئلة في غير ما في المتن
 وفي المثل في راف الخراج في راف المسئلة بالعلو في ذلك الوضائف الا حينا ما استدجلا في راف
 ابعده في اللفظ هذا طعن بعض المجتهدين في هذا السلسل بالانتم يكون الروا شافعين في تسميه
 باسم واحد المعصوم كاسم محمد فان ذكر تحقيره مثل ذلك الحديث بما يضعف الاعمال عليه التا
 كثرة الروا الحديث فانه يرجح على فلان او ذلك لان خبر كل واحد في حد طاعا على انفراد فاذا انعم
 الى غيره افاذا طاعا اذ في من الاول الثالث باده الشقة فان الخبر ان كان احدا وبارا بانه من
 الاخر قدم عليه لان الظن به اكثر الزامع زيادة العقلاء في راجع خبر الحديث رافقه على غير الخبر
 زيادة العربة في راجع خبر الحديث رافقه عالم بالعربة في راجع خبر الحديث رافقه عالم بالعربة في راجع
 بالعربة في راجع ظعن موافع العاط السادس باده الورع مبرج على غير لو موافع الظن عليه اكثر
 لكونه عن الكذب السادس زيادة الضبط في راجع خبر الحديث الظن الحاصل من قولنا في السادس
 كذا المر كين في راجع خبر الحديث على غير العاشر كون الماذن في الروا احد الخبرين اكثر غلبا بالروا
 العاشر عشر كون الماذن في الروا احد الخبرين اكثر غلبا في راجع خبر الحديث كون الروا في راجع خبر
 باشر القضية مقدم على غير الكذا لباشرها كما قدمنا وانه في راجع خبر الحديث كون الروا في راجع خبر
 وكنت السفيه في راجع خبر الحديث على غير العاشر كون الماذن في الروا احد الخبرين اكثر غلبا بالروا
 عشر كون الروا باشر القضية مقدم على غير الثالث عشر كون الروا في راجع خبر الحديث كون الروا في راجع خبر

في التعليل والشرح على ما وجد
 لا يخرج عن أصله لا يرضى
 جعلناه هذا الكتاب
 في التعليل والشرح على ما وجد
 لا يخرج عن أصله لا يرضى
 جعلناه هذا الكتاب
 في التعليل والشرح على ما وجد
 لا يخرج عن أصله لا يرضى
 جعلناه هذا الكتاب
 في التعليل والشرح على ما وجد
 لا يخرج عن أصله لا يرضى
 جعلناه هذا الكتاب

[illegible]

۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲
 ۴۸۳
 ۴۸۴
 ۴۸۵
 ۴۸۶
 ۴۸۷
 ۴۸۸
 ۴۸۹
 ۴۹۰
 ۴۹۱
 ۴۹۲
 ۴۹۳
 ۴۹۴
 ۴۹۵
 ۴۹۶
 ۴۹۷
 ۴۹۸
 ۴۹۹
 ۵۰۰
 ۵۰۱
 ۵۰۲
 ۵۰۳
 ۵۰۴
 ۵۰۵
 ۵۰۶
 ۵۰۷
 ۵۰۸
 ۵۰۹
 ۵۱۰
 ۵۱۱
 ۵۱۲
 ۵۱۳
 ۵۱۴
 ۵۱۵
 ۵۱۶
 ۵۱۷
 ۵۱۸
 ۵۱۹
 ۵۲۰
 ۵۲۱
 ۵۲۲
 ۵۲۳
 ۵۲۴
 ۵۲۵
 ۵۲۶
 ۵۲۷
 ۵۲۸
 ۵۲۹
 ۵۳۰
 ۵۳۱
 ۵۳۲
 ۵۳۳
 ۵۳۴
 ۵۳۵
 ۵۳۶
 ۵۳۷
 ۵۳۸
 ۵۳۹
 ۵۴۰
 ۵۴۱
 ۵۴۲
 ۵۴۳
 ۵۴۴
 ۵۴۵
 ۵۴۶
 ۵۴۷
 ۵۴۸
 ۵۴۹
 ۵۵۰
 ۵۵۱
 ۵۵۲
 ۵۵۳
 ۵۵۴
 ۵۵۵
 ۵۵۶
 ۵۵۷
 ۵۵۸
 ۵۵۹
 ۵۶۰
 ۵۶۱
 ۵۶۲
 ۵۶۳

The diagram is a circular chart with multiple concentric rings. The outermost ring contains Persian text, likely representing the zodiac signs. The inner rings contain numbers and other symbols, possibly representing the planets or the hours of the day. The entire diagram is surrounded by a wide border of handwritten Persian text, which appears to be a commentary or explanation of the chart's contents.

دعا استغفار بسیار
فرمانی کرد بفرموده نذیر نام
مبدء خدا بگوید که من
همانست از الکبریا که در
از نقران را بر او وضع
و بسیار فواید از آن
خود را اگر ناید

